تأثير الرئيس الأمريكي في إجراءات عملية صنع القرار السياسي (فترة الرئيس باراك أوباما أنموذجاً)

د. علي عبد الخضر محمد المعموري
مركز بابل للدراسات - جامعة بابل – العراق
drali2864@gmail.com

الملخص
إن أول خطوة يبدأ بها صنع القرار هي مشروع القرار حيث تتقدم الحكومة ممثلة برئيسها بالمشروع إلى السلطة التشريعية ، وفي الحكومة تبدأ فكرة المشروع أما بمبادرة من رئيس الحكومة أو من أحد وزرائه أو مستشاريه سواء نتيجة لمبادراتهم الذاتية أو نتيجة لطلب تقدمت به حكومة أجنبية وعادة ما يكون لرئيس الدولة دوراً بارزاً في صناعة القرار السياسي في الدولة ذات النظام الرئاسي مثل الولايات المتحدة حيث يجمع الرئيس بين رئاسة الحكومة والجمهورية. وفي الدول ذات النظام البرلماني مثل بريطانيا والهند والتي لها رئيس دولة بالإضافة إلى رئيس الحكومة يكون دور رئيس الدولة دوراً مراسيمياً فقط يتمثل باستقبال السفراء وتمثيل الدولة في المناسبات القومية والدولية، أما صنع القرارات الخارجية فيترك لرئيس الحكومة مع وزرائه
وعندما نتحدث عن دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية فلا يعني أنه يقوم بنفسه بإعداد مشروع القرار وبلورة الأفكار، بل أنه كثيراً ما يلجأ للاستنارة والترشيد إلى جهاز استشاري ضخم يضم مستشارين ذوي خبرة ومعرفة في الشؤون الدولية ، الرئيس له دور أساس في عملية صنع القرار لكن يواجه العديد من التحديات التي تؤثر العملية القرارية .
الكلمات المفتاحية: القرار السياسي، مراحل صنع القرار ، دور الرئيس أوباما في صنع القرار، صلاحيات الرئيس.

The influence of the US President on the procedures of the political decision-making process (President Barack Obama's period as a model)

Dr. Ali Abdulkhudhur Mohammed Al-ma'amouri
drali2864@gmail.com

Abstract
The first step that decision-making begins is the draft decision, where the government represented by its head presents the project to the legislative authority, and in the government the idea of the project begins either at the initiative of the prime minister or one of his ministers or advisors, either as a result of their own initiatives or as a result of a request made by a foreign government, usually The head of state has a prominent role in political decision-making in a country with a presidential system, such as the United States, where the president combines the presidency of the government and the republic. In countries with a parliamentary system, such as Britain and India, which have a head of state in addition to the head of government, the role of the head of state is only a ceremonial role, which is to receive ambassadors and represent the state in national and international events. As for foreign decision-making, it is left to the prime minister with his ministers. When we talk about the president's role in foreign policy-making, it does not mean that he himself prepares the draft decision and crystallizes ideas, but rather that he often resorts to enlightenment and rationalization to a huge advisory body that includes consultants with experience and knowledge in international affairs. The president has a fundamental role in the decision-making process but faces many challenges affect the decision process.
Key words: political decision, decision-making stages, the role of President Obama in decision-making, the president's powers.

١. المقدمة

تركز معظم الدراسات الأكاديمية والعلمية على بعض المفاهيم الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على تفاعلات العلاقات الدولية بين الدول والمنظمات الدولية والكيانات الأخرى، أن أي شكل من أشكال التقارب أو التباعد في العلاقات الدولية سببها الفهم والإدراك لصانع القرار، والتي تعكس مدى وعي وادراك صانع القرار والأفراد المعنيين بسياسة الدولة بتحديد السياسات العامة، من هذا المنطلق نعرض المفهوم النظري لبعض أهم المفاهيم المتعلقة بعملية صنع القرار السياسي، ذلك لأهمية معرفة الهدف من وراء صنع القرار بأنواعه ومراحله وأهم العوامل المؤثرة على عملية صنع القرار فضلا عن دور صانع القرار نفسه في تلك العملية والقينا الضوء على الرئيس الأمريكي كعنصر أساس في عملية صنع القرار السياسي

١.١. مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث حول أهمية دور الرئيس في عملية صنع القرار في مدة حكم الرئيس الأمريكي باراك أوباما من ٢٠٠٩-٢٠١٦ .

٢.١. أهمية البحث: عملية صنع القرار من اهم عملية التي تتم في أروقة البيت الأبيض اذ لها تأثير بالغ في سياسة الولايات المتحدة الداخلية والخارجية وانطلاقاً من هذه الأهمية تم اختيار البحث والخوض في تفاصيله، ناهيك عن اهمية المقارنة في صنع القرار بين فترتي حكم الرئيس أوباما الأولى والثانية التي تعد محور البحث..

٣.١. فرضية البحث: يفترض البحث ان الرئيس الأمريكي يسهم في عملية صنع القرار رغم التحديات التي تواجهه من قبل المؤسسات السياسية التي تحاول فرض هيمنتها على الرئيس نفسه، والتحديات كذلك .

٢. المحور الأول: مدخل مفاهيمي للدراسة

١.٢. مفهوم القرار السياسي وأنواعه:

سنتناول بصورة مباشرة مفهوم القرار بصيغته السياسية، من هذا يوجد عدة مفاهيم وتعاريف للقرار السياسي وصنعه ومنها " انها طريقة عمل معدة سابقاً لم تترجم الى صيغة عمل واقعي ويتم من خلالها تحديد التوجهات ومن ثم يتم بعدها وضعها موضع التنفيذ من خلال تبني سياسات معينة، وتعتبر بمثابة العنصر الموضوعي والإجرائي في عملية وضع السياسات المختلفة في داخل أجهزة الدولة الرسمية وخارجها، وبهذا نقصد دور السلطتين التشريعية والقضائية، كذلك الدور الذي تلعبه الجماعات الأخرى مثل جماعات الضغط ، بعدها في غالبه يصنع القرار من قبل السلطة التنفيذية]١: ص١٢٠[.

وهناك من يرى أنه " الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل الى صيغة معقولة بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي الى تحقيق أهداف معينة، أو تتجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها] ٢: ص ٤٣٧[، وهناك من يراها على أنها "قيام من هم في مواقع السلطة والمسؤولية أو من تتوافر له أو لهم القوة والقدرة، بأختيار أحد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما، ومن ثم فأن القرار هو وصفة أو ألتزام بالتصرف أو بالعمل على نحو معين من قبل أصحاب السلطة والنفوذ"]٣: ص٤٨٦[، أما الأستاذ الدكتور كاظم هاشم نعمة فتناولها من باب أن القرار هو مرجع فكري لصاحب القرار من خلال تتبع وسيلة ذهنية من خلال التأمل ومن ثم الولوج الى قرارات واضحة ترافقها بدائل محددة، فعرفها على أنها "موقف واعي لصاحب القرار يتأمل فيه ذهنياً في قرارات بديلة أو خيارات في فكره] "٤: ص٢٥[، إلا أن الأستاذ الدكتور مازن الرمضاني فيراه على أنه " عملية الرد على أحد المشاكل السياسية الخارجية عبر صيغة معينة] "٥: ص١٧٢[.

مما ذكر سابقا، نرى أنه لا يوجد تعريفاً محددا وواضحا متفق عليه بشأن مفهوم القرار السياسي، وبهذا لإن تعدد المفاهيم الخاصة به يرجع الى الاختلاف في الكيفية التي يتم من خلالها تطبيق المفهوم من النظرية الى إطارها العملي، ولهذا نجد الكثير من المختصين والأكاديميين يتناولونه على شكل السلوكيات الفردية والذي يوجه من قبل الهدف، لهذا نجد ((جيمس جابز Jems Jabes) يعرفه على أنه " الهدف الموجه للسلوك المصنوع من قبل الفرد، إستجابة لحالة معينة مع وجود قصد لإسباغ الدافع الذي وراء الخاحة لذلك تستلزم كل السلوكيات على الأقل قرارات بسيطة] "٦:ص٥٣[.

والحقيقة أن مفهوم القرار السياسي نراه يتراوح ما بين إشكالية إدراك معنى ومفهوم القرار وما بين إشكالية البدء بإجراءات القرار ومراحل اتخاذه ، وهذا الأمر جعل من الصعوبة بمكان الاستقرار على إيجاد حلول منطقية وعلمية على الاستناد على منهج معين للقيام بتطبيق القرار ونقله من مراحله النظرية الى التطبيقية ، من أجل على الأقل الاستفادة من الدراسات الأكاديمية والمحورية لهذه العملية، بهذا ذهب بعض المختصين بأن عملية صنع القرار هي الطريقة التي يتم من خلالها الانتقال بين عناصره ومراحله، إلا أنهم يختلفون في خطوات صنعه وتحليله و أساليب اتخاذه] ٧: ص٢٠[، إلا أنه هناك من يراه على أنه " مجموعة من الإجراءات المعقدة، تنطوي على التداول والمساومة والتفاوض للوصول الى حلول توفيقية توفر الحد الأدنى المطلوب من التوافق بين اتجاهات ودوافع ومصالح متعارضة] "٨: ص١٤٨[.

٢.٢. مراحل صنع القرار السياسي

إن من أهم مميزات صنع القرار هو إنطوائها على عدة إختلافات معينة يحددها بعض المختصين بضمن إطار ما يسمى بنظرية القرار و لأن الأخيرة كتعريف وكمفهوم غير متفق عليه كمت ذكرنا سالفاً ، فأنه من باب أولى لا يتم الإتفاق على عملية صنع القرار ومراحله، على الأقل بدرجة الترتيب والأولوية و الأهمية، وقد بات هذا الحال معروفاً في أدبيات العلوم السياسية و العلاقات الدولية، والحقيقة أنه هذا الاختلاف في الرؤى يشكل بدوره إشكالية معينة تواجه الباحث ضمن الإطار العلمي، اذ يوجد هناك من يقسم مراحل صنع القرار الى صيغة حيث تبدأ من مرحلة تعريف الموقف و إنتهاءاً بمرحلة إعادة النظر بالقرار ، ومن ثم مرحلة تحديد الهدف ، البحث عن بدائل ، اختيار البديل الأنسب ومن ثم تنفيذ القرار ويتبعه تقييم القرار]٩:ص٨٣[.

تعرف عملية صنع القرار على انها " عملية الإختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة في ضوء تقدير المزايا النسبية لكل منها، وملائمة البديل الذي يتم إختياره وفقاً للظروف الداخلية والخارجية"]١٠: ص٢٥[، كما ان هناك من تناول تعريفها على اساس الشمولية والتوسع في إطار التدرج الذي ينبغي أن تكون عليه مراحل القرار السياسي، فقد ذكر الأستاذ الدكتور مازن الرمضاني مراحل صنع القرار السياسي على أنها " عملية تدريجية أشمل و أوسع ، لأنها تتكون تحليلياً من ثلاث مراحل أو عمليات فرعية: المرحلة الفكرية (ما قبل القرار)، المرحلة التنظيمية (إتخاذ القرار)، المرحلة السياسية (ما بعد القرار)]١١:ص٣٦٧[.

كما أن هناك خلطاً واضحا لدى الكثيرين بين عملية صنع القرار وعملية إتخاذ القرار، إلا أنه ومن الواقع العملي يمكن التمييز بينهما على الرغم من التعقيد المتداخل في كلا المفهومين، حيث أن عملية صنع القرار تنطوي على عملية معقدة وتتم عبر مراحل متعددة ومتداخلة فيها عدة عناصر مختلفة عن عملية إتخاذ القرار، أما إتخاذ القرار فهو الإختيار من بين البدائل المتوفرة والتي تتسم بعدم اليقين في نتائجها، ولكن لا يمكن أن لايعني هذا أن صانع القرار يضع أمامه مجموعة من البدائل ومن ثم البدء بدراسة آثار كل منها بمقياس محدد]١٢: ص٤٠٨[.

ويرى علماء السياسة والعلاقات الدولية أن عملية صنع القرار السياسي يمر بعدة مراحل مختلفة حيث تتمتع بالتراتبية المتسلسلة من حيث تقود كل مرحلة الى المرحلة التي تليها، وكالآتي]١٣: ص١٢-١٩[:-

١.٢.٢. مرحلة الموقف: أن أولى مراحل صنع القرار بالنسبة للرئيس هي الشعور بوجود موقف معين يتطلب اتخاذ قرار بشأنه، وهذا يعني الاعتراف بوجود مشكلة ما تتطلب حلاً من خلال قرار معين يتخذه، اذ أن هناك بعض الرؤساء ممن يغضون الطرف عن المواقف والمشكلات والتي يتوجب عليهم مواجهتها والقرار بشأنها، اذ يراهنون على عامل الزمن لحلها، وهذه من الأخطاء الكبرى التي تواجه الرؤساء]١٤: ص٣٢٦[.

2.2.2.مرحلة تحديد الموقف: بعد الإقرار بوجود موقف أو مشكلة معينة تحتاج الى قرار، يجب ان يلتزم الرئيس بتحديد المشكلة بصورة دقيقة من خلال توصيف أسبابها وأعراضها وارتباطها، من أجل معالجة تلك الأسباب، ومن هذا لا بد أن يكون الموقف أو المشكلة واضحة من أجل إتخاذ القرارات المناسبة من قبل الرئيس وادارته.

٣.٢.٢. مرحلة جمع المعلومات: بعد أن تتم تحديد المشكلة وتشخيصها يتم بعدها جمع المعلومات والبيانات من قبل إدارة الرئيس والدوائر المختصة بذلك، ويتم التأكد من صحة المعلومات التي تم جمعها وموثوقية مصادرها، من قبل مؤسسات مختصة بعملية جمع المعلومات المزمع تقديمها للرئيس ليتم صناعة او اتخاذ أفضل قرار ممكن.

٤.٢.٢. مرحلة تحديد المعلومات وتصنيفها: وهنا يتم تحليل المعلومات المتوفرة وفحصها وتصنيفها من قبل ادارة الرئيس او من قبل مؤسسات مختصة حيث يتم القيام بدراسة معمقة للمعلومات الخاصة بموضوع البحث، لأنه يؤدي الى تسهيل وضع البدائل والحلول المناسبة لها، ويتم تقديمها الى الرئيس بشكل متكامل لتكون لديه احاطة تامة بجميع التفاصيل.

٥.٢.٢. مرحلة وضع البدائل: بعد مرحلة تحليل المعلومات وتصنيفها يتم التوصل الى بدائل مختلفة وخيارات يتم تقديمها للرئيس، والتي تمكنه أن يأخذ بها دون البحث في حيثيات الإيجابيات و السلبيات، وبغض النظر عن مدى قوتها وضعفها، وفي هذه المرحلة يتم وضع البدائل المتاحة والخيارات المتوفرة تمهيداً للمقارنة بينها، وهنا يجب وضع في الاعتبار ايضاً أفضل البدائل المنظورة للرئيس في ظل المصالح الوطنية لدولته]١٥: ص١٠٥[.

٦.٢.٢. مرحلة الاختيار: وهنا تتم وضع البدائل أمام الرئيس من أجل المقارنة بينها لتتوافق مع الأهداف المنشودة، كما يقوم الرئيس بنفسهِ بالوقوف على إيجابيات وسلبيات البدائل المتاحة، أي مزايا ومخاطر كل بديل موجود على نحو تفضيلي ودقيق من أجل الأختيار بينها، وهنا يمكن ترتيب البدائل حسب ما يمكن للرئيس من إتخاذ القرار المناسب الذي يحقق له الأهداف وبأقل الخسائر الممكنة.

٧.٢.٢. مرحلة إتخاذ القرار: وهنا يقوم متخذ القرار وبناء على المعلومات التي وفرها صانع القرار بإختيار البدائل المتاحة، واضعاً بنظر إعتباره الإيجابيات والسلبيات الموجودة في كل بديل اذ يقوم بإختيار من هي أكثر فائدة و أقلها خطراً، إن توزيع المسؤولية على كافة المشاركين بصن القرار يجعله قابل للتنفيذ أكثر من كونه قراراً فردياً، مما يجعل عب إتخاذ القرار أقل، كم أن القرارات ذات الخطورة العليا كملفات الأمن القومي للدولة والأزمات السياسية لا بد أن تتخذ عادة في مستويات أعلى بصناعة القرار كقرارات اعلان الحرب، إعلان حالة الطوارئ والقرارات الاستراتيجية الأخرى]١٦: ص٢٠٩[.

٨.٢.٢. مرحلة المتابعة والمراقبة: عندما يتم أتخاذ القرار من خلال إختيار بديل من البدائل المتوفرة والتي يتم اختيارها من قبل الرئيس، يتم حينها تنفيذ القرار ومراقبته من قبل إدارة الرئيس نفسه، لأنه لا يوجد معنى لأتخاذ القرار مالم تتم متابعته ومراقبة مدى فاعليته.

٣.٢. العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي:

تمتاز عملية صنع القرار السياسي بأنها مدعاة للتأثر، وهذا الأثر في حقيقة الأمر يرجع نتيجة كون أن القرار السياسي يتغير بتغير الظروف المحيطة به مما ينعكس على قيمة القرار المتخذ، فلا يمكن فصل القرار السياسي بأي حال من الأحوال عن طبيعة المتغيرات السياسية سواء كانت تلك المتغيرات داخلية أو إقليمية أو حتى دولية، لأن إنعكاسات القرار السياسي سيؤدي بالتالي الى إنعكاسه على مجمل علاقات الدولة متخذة القرار بعلاقاتها الأخرى، وهذا أمر لا بد أن يكون مدعاة للقلق بالنسبة للرئيس نفسه لأنه المسؤول الأول عن النتائج المترتبة على القرار السياسي الذي يتم اتخاذه من قبله هو وادارته، فالرئيس يعتقد بأن القرار يجب أن يكون ذات جدوى و معنى ويمر بمراحل تأثر عليه ، ويأخذ بنظر الإعتبار عدة عوامل تضغط على القرار الواجب إتخاذه، وأهم تلك العوامل:

١.٣.٢. العوامل الداخلية:

تُعَد العوامل الداخلية من أهم العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار والتي تعكس حالة وطبيعة توجهات السياسة العامة للدولة والمجتمع، و لأن اغلب الدول من المفترض أنها تتبنى نظم ديمقراطية فيجب أن يؤخذ الرئيس بنظر الاعتبار حين تتم عملية صنع القرار عدة عوامل هامة، لان قرار الرئيس سوف يعكس حالة النظام السياسي الذي يتبناه، و لأنه سوف يواجه ردود فعل سلبية إذا لم يضع بإعتباره تلك العوامل، فعند إتخاذ قرار سياسي هام يجب أن يتبنى عدة أفكار وتوجهات مرتبطة بشكل أو بآخر بمجموعة من العوامل، كما أن البيئة القريبة من صنع القرار هي التي تحدد بشكل مباشر الكيفية التي يتم من خلالها ذلك، وهذا يعني أنه من الصعوبة بمكان إستثناء عدة عوامل مؤثرة ومحددة من عملية صنع القرار ، ومن أهم تلك العومل:

١.١.٣.٢. شكل النظام السياسي والاقتصادي:

يُعَد هذان العاملان من أهم العوامل التي يستند عليها الرئيس في حالة توجهه لصنع قرار سياسي هام، وهنا شكل النظام السياسي يمثل البادرة الرئيسة لذلك في حالة إذا ما كان نظاماً ديمقراطياً أو شمولياً أو من حيث كونه نظاماً رئاسياً او برلمانياً، فسلطة الرئيس سوف تتحدد وفق آليات النظام السياسي الموجود والمعتمد، وفي ظل النظم السياسية الديمقراطية فإن الدستور غالباً ما يحدد الآلية لصنع القرارات السياسية ذات الأهمية العليا، فنجد في أغلب دساتير النظم الديمقراطية أن الدستور يحدد صلاحيات صاحب القرار المتمثل برئيس السلطة التنفيذية في قضايا السياسة الخارجية والدفاعية على سبيل المثال.

أن من أهم الأسباب التي تُعرض صانع القرار في الأنظمة الديمقراطية لضغوط كبيرة من بيئته هو بسبب توسع قاعدة الحوار والتشاور في بيئة تمتاز بالوضوح والشفافية، الأمر الذي يضع قيوداً وضغوطا هائلة على الرئيس لأنه هو المسؤول الأول عن صنع القرار، كما وتساهم كثرة المحاذير المرافقة لصناعة القرار في تأخير اتخاذه القرار، إن في الأنظمة الدكتاتورية نجد الرئيس لا يعنيه الشيء الكثير بالرأي العام و لا يحبذ المشاورات والمفاوضات الواسعة عند إتخاذ القرار، ودائماً ما يلجأ الى البت السريع المباشر في هذه الأمور، لذلك نجد أن الضغوط في تلك الأنظمة قليلة على الرئيس، وأن مدى حريته في ذلك غالباً ما نجدها واسعة ومطلقة وبعيداً عن الضغوط والمراحل التي تختلف عنها في الأنظمة الديمقراطية]١٧: ص٣٨[.

إن عملية إتخاذ القرار في ظل الأنظمة الشمولية والدكتاتورية تتم بشكل ضيق و لاتبالي في عملية إتخاذه إلا في عناصر محدودة، وتتسم بسرعتها كما ذكر وبالذات فيما يخص المواقف الخارجية، لأن الرئيس لا يحتاج بالضرورة الى مراجعة المؤسسات الأخرى في الدولة ولكي يكسب ايضاً هذا القرار الشرعية منها، كما هو الحال في ظل الأنظمة الديمقراطية]١٥ص٣٩[، وهذ المسألة من الواقع العملي جعلت الكثير من المختصين والمحللين في صنع القرار السياسي الى الانقسام بين مؤيد وعارض بشأن كون العملية في ظل الأنظمة الديمقراطية تسيير بسهولة وانسيابية على الرغم من معوقات المؤسسات البيروقراطية التي تبطيء من عملية صنع القرار، بينما يرى القسم الأخر المعارض منهم الى أن عملية صنع القرار في ظل الأنظمة الشمولية والدكتاتورية أو أنظمة الحزب الواحد يجعل منها أن تأخذ منحى و طريق مباشر و أكثر جدية، ولكل من الطرفين حُجته، إلا أنه ومن نافلة القول يجب ذكر أن عملية صنع القرار هي عملية تمر بعدة مراحل وبهذا هي تحتاج في كل مرحلة الى دراسة و إدراك من مجموعة من المختصين في هذا الشأن كون القرار المتخذ هو قرار مصيري لا يمكن إتخاذه من قبل صاحب السلطة فقط أو عدد عناصر قليلة من المعنيين، وهذا ما يؤكد وجهة نظرنا ، بأن القرار السياسي هو قرار جمعي يشمل عدة مراحل تتبناه عدة مؤسسات حكومية ومنظمات مؤسساتية بعيداً عن دائرة صاحب السلطة فقط ، وهذا لا يمكن تطبيقه في ظل الأنظمة الشمولية.

كما أن لشكل النظام الاقتصادي دوراً مهماً ومؤثراً في عملية صنع القرار السياسي، فمتى ما كانت للدولة نظام اقتصادي قوي، وتتمتع بثروات طبيعية و طاقات إنتاجية عالية، تكون لديها الحرية الأكبر في إختيار البدائل المتاحة أمامها، كما وأن إمكانياتها الاقتصادية ستساعده في تحقيق الأهداف التي تسعى اليها من خلف القرارات، كما ويجب الذكر أن وجود مثل هذه الموارد للدولة لا يكفي لإنجاح القرارات المتخذة على مستوى السياسة الخارجية، ولكن لا بد من توفر شروط مهمة أخرى وهي قدرة و إمكانية النظام على استثمار تلك الإمكانيات والموارد وتوظيفها بالشكل الصحيح]١٨: ص٢١٨[.

كما تلعب الأوضاع الإقتصادية دوراً محورياً وحاسماً في نوعية القرارات الصادرة عن السلطة وشكلها، فمثلاً في الدول الفقيرة تعتمد شرعية الرئيس على مقدار إستجابة تلك السلطات للحاجات الإقتصادية لجماهيرها والتي تكون عاجزة أساساً عن توفير إحتياجاتها الأساسية كالغذاء والصحة والتعليم من دون دعم الحكومة، وبهذا لا بد أن تسير قرارات تلك السلطة بهذا الاتجاه، كما أن الوضع الطبقي للنخبة الحاكمة يؤثر ويحدد بشكل كبير في نوعية القرارت الصادرة عنها]١٧ص٣٨[. وخاتمة القول، أن العوامل السياسية والإقتصادية التي تؤثر على عملية صنع القرار السياسي هي نفسها معرضة للتأثر بعدة عوامل، وتلك العوامل تختلف بطبيعة البيئة التي تحيط بها، منها الثقافية، مستوى التعليم، الإدراك المجتمعي ووعيه .

٢.١.٣.٢ الأحزاب السياسية وجماعات الضغط:

على الرغم من وعي الكثير من الجماهير والمجتمعات بمستوى السياسة وصنع القرار السياسي من قبل الرئيس ومتابعته لها، إلا أن هناك ضعف في فهم عمق القرارت السياسية المتخذة، وهذا بسبب أن هناك المجتمعات تعاني الكثير من الفقر والجهل، وكذلك إنشغالها بالتفاعلات اليومية التي تحيط بها، وهذا السبب الحقيقي وراء وجود الأحزاب السياسية وجماعات الضغط لمتابعة واعتراض القرارات التي تصدر عن السلطة الحاكمة.

وكما هو معلوم أن الأحزاب السياسية هدفها الوصول الى السلطة، وهذا يعني أن حرية الأحزاب السياسية بممارسة عملها السياسي يتأثر بشكل النظام السياسي، فحرية الأحزاب السياسية تختلف من نظام سياسي الى آخر وحسب الحرية المتاحة لها، فنظام الحزب الواحد والمطبق في بعض الدول النامية والاشتراكية لا تسمح بمشاركة الأحزاب السياسية ، وبذلك يكون دور تلك الأحزاب كمؤثر في عملية صنع القرار شبه معدوم ، والعكس من ذلك نجد أن الاحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية، لها عامل مؤثر ورئيس في عملية صياغة صنع القرار السياسي سواء كان هذا القرار داخلي أم خارجي، وتنتهج منهج حكومة الظل في مراقبة الأداء الحكومي بكافة مجالاته وبالأخص مجالات صنع السياسة الخارجية والدفاعية ، فعلى سبيل المثال فأن قرارات الرئيس الامريكي .

أما جماعات الضغط فتعرف على أنها " جماعات مؤثرة تتصف بالسمات المتمثلة بنوع من التنظيم وممارسة الضغط السياسي على صناع السياسة العامة الرسمي، في سبيل تحقيق هدف مقصود تسعى اليه تلك الجماعة، من خلال قوتها التأثيرية في أن يكون لها قدرة على تشكيل مركز مستقل الى درجة ما للقرار الذي يمثلها من حيث التوجه والغاية ومن حيث ممارسة الضغط الفعلي والواقعي في الحياة السياسية العامة"] ١٩: ص٢٠٢[. وبهذا نرى من خلال هذا التعريف أن جماعات

الضغط من خلال دورها كجماعة تتصف بالتنظيم السياسي وممارسته وسيلة ضغط على صانع القرار السياسي من خلال القوة التأثيرية التي تمتلكها تلك الجماعات في الحياة العامة.

وتندرج مطالب جماعات الضغط الى الواقع حيث يتطلب منها الحركة نحو إقناع صانع القرار المتمثل بالرئيس للإعتراف بها ووضعها ضمن جدول أعمالها، وبهذا تمارس من خلالها ضغوطات وتأثيرات لتحقيق هذا الهدف، إذ تختلف الأدوات والأساليب التي تقوم بإعتمادها تلك الجماعة للتأثير على الرئيس، ومهما كانت طبيعة النظام السياسي أو الدول التي تتواجد فيها تلك الجماعات، ومهما بلغت طبيعة تأثيرها حيث لن تخرج من وظيفتها المتمثلة في الدفاع عن مصالحها، وأن ترتب على هذا محاولة البت في القضاء على جماعات أخرى حيث يقتضي هذا الأمر نقل نشاطاتها الى خارج الحدود الوطنية، كما هو الحال بالنسبة الى اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة والتي يقوم بالدفاع عن مصالح إسرائيل على أرض أجنبية]٢٠: ص١٨٣[.

٣.١.٣.٢ دور الرأي العام:

الرأي العام هو تعبير أفراد الجماهير عن الموضوع المختلف عليه، ومن ذلك أن وسائل الأعلام هي التي تقوم بلعب الدور الاكبر في ذلك، عن طريق نقل رغبات الجماهير الى صانع القرار السياسي، وفي الوساطة بين الجماهير وصانع القرار، أضف الى ذلك أنها تقوم بصياغة وبلورة الرأي العام وتوجهاته بما يناسب الواقع الحالي، وكما ذكرنا سابقاً كلما كان نظام الحكم ديمقراطياً ومنفتحاً على بيئته كلما كان الإعلام مستقلاً عن السلطة التنفيذية وكان أكثر إستقلالية في التعبير عن إحتياجات الجماهير]١٧ص٣٢[.

إن للرأي العام في الوقت الحاضر من الدوائر المؤثرة على المستوى الداخلي في عملية صنع القرار السياسي فثورة التكنولوجيا والمتمثلة بوسائل التواصل الاجتماعي جعل من مسألة إثارة الرأي العام في أي قضية مسألة سهلة حيث تقوم بتعزيز حالة دعم أو الاعتراض على أي قرار تتخذه السلطة السياسية، لهذا نجد اليوم أن عملية صنع القرار السياسي لا يتم البت بها إلا بعد دراسة ردات فعل الرأي العام إتجاهه من خلال الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

وقد يكون الرأي العام منقاداً، فأغلب الرؤساء يتولون دور القيادة في تشكيل السياسة وعملية توجيه الرأي العام، يالأخص في الأوقات الصعبة اي وقت الأزمات ، تتطلب السرعة في إتخاذ القرار، فالرئيس المعني قد يوجه خطاباً مباشراً ويحاول من خلال ذلك أن يؤثر على الرأي العام بمعلومات جديدة من خلال تلك القنوات، فمثلا التصريحات الرمزية تعود مرة أخرى لتؤثر على الرأي العام بإتجاه واحد، وهنا فأن الرأي العام هو المصفاة الرئيسة على الرغم من وجود عدة قنوات مثل جماعات الضغط ، الانتخابات، وسائل الإعلام والأحزاب السياسية والتي تكون في طريقها الى صانع القرار وهذا ما يوسع من دائرة الرأي العام]٢١:ص [١.

إن الرأي العام أما أن يكون داعماً للسلطة وقراراتها السياسية إذا كانت هي السلطة الحقيقة التي تمثله الرأي العام أو تمثل معظم توجهاته، وفي هذا التوجه يصبح الرأي العام قوة داعمة للسلطة وقراراتها السياسية، ويدافع عنها و عن مواقفها، كما يبرر أعمالها، كما ويتستر على أخطاءها وعيوبها، وقد يكون الرأي العام على العكس من هذا، معارضاً لعمليات صنع القرارات المختلفة التي تتخذها السلطة ويجابهها في ذلك بين الحين والآخر، حيث يسود جو مليء بالتوتر والإحتقان السياسي نتيجة للتناقضات وعدم التوافق في الإتفاق على طبيعة القرارت المتخذة، اذ يزداد هذا الإبتعاد والتناقض كونها ليست سلطته و لا تمثل أغلب تياراته وتوجهاته بل هي سلطة أقلية جعلت نفسها بالقوة ونصبتها]٢٢: ص١٤٠[.

٤.١.٣.٢ مراكز البحوث (**Think Tanks**):

تلعب مراكز البحوث دوراً هاماً في عملية صنع القرار اذ ان المعرفة التي تقدمها تلك المراكز من ناحية المؤتمرات العلمية والإصدارات الأكاديمية العلمية، وبهذا تضاعف درجة الوعي لصناعة القرار ومؤسساته وأفراده، اذ تقوم بمساعدتهم على الربط بين الأطر العلمية النظرية وأطرها من جهة وبين الواقع العملي، لذلك فأن معظم الدول المتقدمة تهتم بأنشاء مراكز البحوث والدراسات وحسب إحصائيات عُدَّت في عام ٢٠١٥ أن هناك ١٨٢٨ مركزا بحثياً في الولايات المتحدة و ٤٢٦ مركزا بحثياً في الصين و في بريطانيا ٢٨٧ ، وهي تقوم بعملية إجراء تقييم شامل للسياسات السابقة من أجل معرفة جوانب القوة فيها لكي يتم تعزيزها من جوانب القصور والضعف لتلافيها، كما تقوم بطرح أفكار وآراء جديدة ومن ثم إقتراح السياسات البديلة، ومن ثم تقوم بدراسة آثارها بعيدة المدى من جراء اتخاذ سياسة معينة وأن كانت هذه الآثار إيجابية أو حتى سلبية]١٧: ص٣٤[

٢.٣.٢ العوامل الخارجية:

بعيدا عن المغالاة فإن فهم العوامل الخارجية والمؤثرة على اي قرار ما هو إلا إنعكاس لشكل وطبيعة كل مرحلة في العالم، و لأن الكثير من المختصين يرى أن الإشكال في فهم القرارات وصنعها يتأتى نتيجة للخلط بين المؤثرات الخارجية والداخلية في صنع القرار وأيهما فاعل أكثر من الآخر، إلا أنه ومن نافلة القول ، أن الخلط الحاصل في ذلك الفهم جاء من أن كل العوامل (الخارجية والداخلية) ما هي إلا كونها مكمل إحداها للآخر، وهذا يعني أن القصور في الفهم ناتج ليس عن تلك العوامل بحد ذاتها ، بل من صانع القرار الذي يحدد نفسه بصيغة قرارية واحدة دون طرح الصيغ الأخرى المتأثرة بالكثير من العوامل، وهذا يؤدي بنا الى نتيجة مفادها أن العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار لا يمكن أن تحصر بقلة منها، لأن واقع الحال يطرح لنا نظرية التناقض الوظيفي في العوامل المؤثرة بتلك القرارات من محيط وبيئة دولة الى

أخرى، ومن هذا كله عندما يذكر عدة عومل مؤثرة في صنع القرار ليس بالضرورة أن تكون تلك فقط العوامل الوحيدة التي تعني بالقرار السياسي وصنعه والتأثير به.

١.٢.٣.٢. فاعلية النظام الدولي وطبيعته

تشكل حالة التفاعل والديناميكية التي تتسم بها النظام الدولي وعملية الفعل وردات الفعل بين الدول الأساس الإعتباري الدولي الذي يوضع أمام صانع القرار قبل إتخاذ القرار والولوج بمراحله الأخيرة، فظاهرة التغيرات المستمرة التي يمتاز بها النظام الدولي بجعل من الصعوبة بمكان على صانع القرار أتخاذ قرار معين دون وضع تلك المتغيرات في حسبانه ، أضف الى ذلك أن تلك المتغيرات يجعل مهمة صانع القرار مربكة ، لأن في الوقت الذي يقوم به صانع القرار بإعتماد متغير معين في النظام الدولي من اجل إتخاذ قرار محدد ميلبث أن يتغير ذلك المؤثر مما يجعل من صانع القرار مراجعة خياراته كمن جديد والعودة الى منطقة الصفر في أغلب الأحيان.

إن طبيعة النظام الدولي مرت بمراحل عديدة ، وهذه المراحل تجعل من الفهم الإدراكي له مهمة صعبة ، لا سيما أن صانع القرار يجب أن يعتمد في تحديده للأطر والقيم المعتمدة في صنع القرار على الإستقرار ، وهذا الأمر شبه مستحيل في النظام الدولي الجديد مابعد الحرب الباردة حيث إمتازت تلك الفترة بفوضى القطبية ، إن فترة الحرب الباردة أمتازت بالقطبية الثنائية وهذا يجعل من حالة النظام الدولي وطبيعته كونها مستقرة نسبياً أكثرمن بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي ، ممايجعل قرارات صانع القرار مبنية على أسس ومفاهيم ثابتة يحسب لها من خلال الفعل ورد الفعل المبني على إنقسان العالم الى معسكرين آنذاك رأسماي و إشتراكي، إلا أن واقع الحال تغير كثيراً بعد أحداث ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١، حيث دخل لانظام الدولي في دوامة من فوضى القطبية وانقسم المجتمع الدولي الى أقسام غير متكافئة وتصدعت بنية النظام الدولي على أثر ذلك ، وخصوصاً بعد إحتلال العراق ومن ثم ظهور شكل أخر للنظام الدولي متمثل بتعدد القطبية، واصبح للدول الصغرى قدرة أكبر على إتخاذ قرارات، كما أصبح للمنظمات الدولية شأن مهم في النظام الدولي ، أثرت بشكل مباشر على عملية صنع القرارات المهمة ذات الترابط الوظيفي الدولي والذي يعني بعدة قضايا، منها الاتفاقيات العسكرية والأمنية ، تجاوز الأزمات الإقتصادية والتغيرات البيئية والإحتباس الحراري. و لأن تلك الأزمات كانت ضخمة و لايمكن التفرد بإتخاذ القرارات الفردية بشأنها أصبح من الواجب التقارب بين أصحاب القرار العالمي للحد من تلك الظواهر]٢٣: ص٣٢٦[.

٢.٢.٣.٢. ظهور فاعلين جدد

ذكرنا أن النظام الدولي بطبيعته يمتاز بالديناميكية والإستمرارية والتغير المتجدد، وهذا الأمر جعلها تتصف بالتغير الدائم، ونتيجة لإضمحلال إتحادات دولية وضمور دول بذاتها وإنتهاء تحالفات سياسية و أمنية وعسكرية الى ظهور فواعل جدد على مستوى هذا النظام، حيث إن خلو الساحة الدولية من عناصرها الفاعلين أدى الى ظهور تلك الفواعل لشغل هذا الفراغ، من غير ذكر الأزمات التي مر بها النظام الدولي والتي جعل منه مدعاة لوجود أطراف عديدة لخلق حالة التوازن والتي تؤدي بالنهاية الى الإستقرار الذي نشده المجتمع الدولي، وكان لزاماً لذلك ، إدراك حالة الإنحدار في مستوى االولوج لفهم طبيعة النظام الدولي ومتغيراته .

إن ظهور فواعل جديدة في على مستوى النظام الدولي في نهاية الحرب الباردة جعل من الدول تتراجع في أدوارها كوحدة أساسية في المجتمع الدولي وكذلك في حياة الأفراد و القائم على اساس أن الدولة هي الوحدة القرارية الابرز، ومن هذا نجد أن الشركات المتعددة الجنسيات والبنوك الدولية والجماعات الراديكالية المتطرفة من أهم تلك الفواعل التي نشطت بصورة كبيرة وعابرة للمفاهيم السياسية للدول]٢٤: ص٤١[. أضف الى ذلك ظهور المنظمات الدولية غير الحكومية والتي وسعت من حالة التاثير في النظام العالمي الجديد، وأهم ما سنتناوله من هذه الفواعل:-

٣.٢.٣.٢. الشركات المتعددة الجنسيات

تلعب الشركات المتعددة الجنسيات أو مايسمى الشركات العابرة للقارات دوراً مهماً في التأثير على صياغة صنع القرار للدول، حيث يتكون أفراد هذه الشركات من أفراد ينتمون الى جنسيات متعددة من دول مختلفة ، كما وتمارس نشاطها في العديد من الدول ، وتتوزع أسهمها على طول الحدود القومية المتباينة للدول في جميع قارات العالم، حيث تقوم هذه الشركات بإستثمار أموالها في المناطق التي تحقق أرباحاً طائلة و ضخمة، تختلف تأثير هذه الشركات وتتباين من دول الى أخرى، حيث نجدها في الدول الفقيرة أكثر تأثيراً في الدول الغنية، ذلك لأن الأولى يكون لديها موارد دعم مالي وصناعي غير كافي ، فتقوم تلك الشركات بفتح المشاريع والإستثمارات بشروط تفرضها هي على تلك الدول، مما يعني وضع إستراتيجيات وسياسات مالية من قبل تلك الدول نتيجة خضوعها على الأغلب لتوجهات تلك الشركات. حيث تقوم تلك لشركات إقامة علاقات تنسيق وتكامل فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها الإقتصادية المشتركة وايضاً تعزيز إمكانياتها التنافسية والإستفادة من كل المزايا المتحة لها] ٢٥: ص١٥٢[، الى جانب هذا تقوم الشركات المتعد الجنسيات بفرض سيطرتها التامة في حالة البيع والشراء ، وذلك يتم كله من خلال ممارسة تقييدية على التجارة] ٢٦: ص١١١[، ، وهذا ما يؤدي بصورة مباشرة على التحكم بصناعة القرار التجاري للدول ومساومة الدول من خلال ذلك على صناعة القرار السياسي المالي بشكل أو بآخر.

٤.٢.٣.٢. المنظمات الدولية غير الحكومية

تختلف المنظمات الدولية غير الحكومية عن بعضها البعض في درجة التأثير على عملية صنع القرار السياسي، وهذا التفاوت يأتي من قبيل فاعلية وقدرات وإمكانيات بعض المنظمات عن الأخرى، ويعد العامل المالي من أهم عوامل تأثيرا في هذا الجانب ، لأن أغلب المنظمات تقوم بتقديم المساعدات سواء كانت ثقافية أو إجتماعية أو تكنولوجيا أو حتى على شكل مساعدات غذائية من خلال إعتمادها على كمية الوفرات المالية التي لديها.

يقول ريتشارد جونز عضو منظمة " أكش آيد" وهي منظمة حكومية دولية غير حكومية ، والتي تقوم بتقديم مساعدات للمحتاجين في عدد من الدول النامية" إن لمنظمته تأثيراً على القرار السياسي"، كما يذكر " أننا نعتبر المعبّر عن مطالب الأغلبية ونعمل في الوقت نفسه على إيصال أصواتهم إليها"، كما طالب ريتشارد جونز بإشراك المنظمات غير الحومية في صنع القرار السياسي والسماح لها بليس بالحضور فقط بل بالتعبير عن آرائها وتطلعاتها في ظل النظام العالمي الجديد، كما أكد أن هناك تعاون وإتصالات فيما بين الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية في الدول النامية من أجل تحقيق العدالة وإحترام حقوق الإنسان والسماح لجميع الشرائح المجتمعية بالتعبير عن مطالبه] ٢٧: ص١-٢[، وبهذا نجد أن ليس فقط للمنظمات الدولية غير الحكومية تأثيراً في عملية صنع القرار ، وإنما سيتعاظم هذا الدور في المستقبل القريب ومن المحتمل يتم إشراك تلك المنظمات في الصيغ المباشرة للإعداد لعملية صنع القرار السياسي.

٥.٢.٣.٢. المؤسسات المالية والبنوك الدولية

من أهم المؤسسات المالية والبنوك الدولية ذات معامل التأثير الأعلى في عملية صنع القرارات السياسية هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويعد الكثيرين أن هاتان المؤسستان تربط الدول المستدانة منها بالكثير من الشروط التي تحدد سياساتها الإقتصادية والمالية حيث يعد ذلك كم باب إستغلال وخضوع الدول لها. حيث يرى روبرت كوبر المستشار الأسبق لدى رئيس الوزراء البريطاني والذي وضع مقارنة بين إشتراطات صندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر، وأوضح أن هناك إشتراطات إمبريالية الأنجلو-فرنسية في القرن التايع عشر عندما قرروا آنذاك في عام ١٨٧٥ بتولي السيطرة المباشرة على إقتصاد ومالية مصر من أجل ضمان سداد ديونها حيث تناول قائلاً "كم تختلف إشتراطات صندوق النقد الدولي عما فعلهاللورد كرومر وآخرون في مصر.... وهذا يبو شبيهاً والى حد لافت بوتحد من برنامج صندوق النقد الدولي المتشدد"]٢٨: ص١[.

كما ويفرض صندوق النقد الدولي على الدول التي تلجأ اليه بأن تتبنى سياسة سعر الصرف الثابت والموحد المرتبط بالعملة الرئيسية الا وهي الدولار من أجل كبح جماح التضخم الناجم عن تحرير الأسعار ، وهذا الإرتفاع في الأسعار يؤدي الى إنخفاض في الإيرادات الحقيقية، مما يمهد للدولة بتطبيق برامج الخصخصة] ٢٩: ص٨٥[، كل هذا يؤدي السيطرة الرأسمالية على السياسات النقدية والمالية للدول وبالتالي التدخل المباشر في شكل الموازنة الداخلية والقروض وسعر صرف العملة المحلية ، وبالتالي يجعل من إرادة الدولة المستدانة توافق وتوجهات الصندوق الدولي والتأثير على صنع القرار السياسي للدول.

وفي الحقيقة ، أن خضوع الدول لتلك المؤسسات المالية ناتج عن سببين أساسيين، أولهما الحروب وما اورثتها من دمار في مؤسسات الدول وإنهاء كامل للبنى التحتية والإقتصادية ، مما جعلها عرضة لذلك الخضوع والتنازل عن القيم والمباديء التي ممكن ان تبنى عليها تلك الدول في صياغة قراراتها الساسية، وثانيهما، ناتج عن الأزمات الإقتصادية المتعاقبة والتي غالباً ما تضر بجميع دول العالم ، حيث تؤثر تلك الأزمات بشكل ضخم، ذلك أن بعض الدول اذا اصابتها أزمة إقتصادية داخلية لها الإمكانية من الإستدانة من بعض الدول المعتمدة عليها، إلا أن في وضع الأزمة العالمية فأن ذلك الأمر يصبح شبه مستحيل، وخاتمة القول في ذلك، أن الدول التي تعاني من فقر حاد عاجلاً أم آجلاً سوف تضطر الى المديونية وبهذا وجب عليها تقديم تنازلات كثيرة قد تكون أولها تغيير النظم السياسية وتطبيق الديمقراطية ولربما آخرها التدخل المباشر في صناعة القرار السياسي لتلك الدول.

٦.٢.٣.٢. قضايا الأمن ومكافحة الأرهاب

لطالما كانت قضايا الأمن هي الشغل الشاغل للدول في كافة مؤسساته وكذلك للمنظمات الدولية، فقضايا الأمن نعلم أنها لطالما هددت وتهدد السلم والإستقرار الدوليين ، وهذا يؤدي الى خلل واضح في المنظومة العالمية الإقتصادية والساسية بل وحتى الإجتماعية، في تهديد واضح لتفكيك المجتمعات التي تتكون منها الدول، إن حالة الصراع الدائم ونشوء الأزمات المستمرة والحروب التي غالبا ما نراها كإحدى ملامح العلاقات الدولية المستمرة جعلت من إمكانية حفظ الأمن عملية صعبة ، ناهيك عن توسع ظاهرة الإرهاب وتضخمه وظهوره بأشكال مختلفة ومتباينة، وجعل مهمة الأمن الأقليمي والدولي عليها أعباء كثيرة ، كل ذلك جعل دولاً معينة تتدخل في شؤون دول أخى وصل بها الحال ليس فقط في الضغط على تغيير قرارات سياستها الخارجية، وإنما طال التدخل العسكري المباشر في تغيير أنظمتها ، وهذا مارأيناه جلياً بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر وما عقبها من التدخلات الأمريكية في شؤون الدول ، ومنها الإحتلال العسكري الأمريكي على إفغانستان والعراق والتدخل العسكري المباشر لحلف الناتو في ليبيا الخ.

لقد أدى ظهور الأرهاب الى تغيير إستراتيجي في القرارات السياسية المتخذة من قبل الدول واضعة في نظر إعتبارها فيما لو قررارتها ستؤدي الى تفاقم أو تراجع مستوى الإرهاب في الإقليم الذي تقع ضمنه تلك الدول، حيث أخذت الولايات المتحدة على عاتقها قيادة العالم في مكافحة الإرهاب، وجعل منها صاحبة المبرر الرئيس في إتخاذ إجراءات وقائية وإستباقية للحد من هذه الظاهرة مما دفعها بصورة مباشرة الى زيادة عدد قواعدها العسكرية في الدول ، أضف الى ذلك تغيير سلوكياتها مع الدول التي تدعي هي أنها حاضنة للإرهاب و الإرهابيين، وربطت الكثير من الدول بتحالفات عسكرية وأمنية لمكافحة الإرهاب منها التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، كما جعلت صيغ القرارات السياسية والأمنية للدول التي ينشط فيها الإرهاب تتوافق وتوجهاتها العامة، إلا أن الأمر بعد ذلك تعدى إطر المنظمات الإرهابية وتجاوز على الدول التي تعتقد

الولايات المتحدة الأمريكية تساهم في تهديد الأمن الإقليمي والدولي وهذا ما حدث في الصراع في سوريا وغيرها من الدول مثل اليمن.

ومن هذا كله، نجد أن مجمل العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي للدول تأخذ منحى خطير ، ذلك أن ظهور عوامل جديدة بصورة مستمرة نتيجة التغيرات المستمرة في العلاقات الدولية يجعل منها بالكثرة التي ممكن أن تؤجج الأزمات والصراعات ومن ثم الحروب بين الدول ، ولأن الكثير من الدول تتذرع بأسباب مختلفة للتدخل في قرارات الدول الأخرى جعل من هذه العملية موضوعاً لصناعة مادة الحروب بما يسمى بالتدابير الوقائية ، ولأن الأخيرة هو مفهوم مرن وغير ثابت جعل الكثير ممن يستخدم هذا المفهوم حجة على بعض الدول للضغط ومدعاة للتدخل في قراراتها السياسية.

٣. المحور الثاني: دور الرئيس أوباما في صنع القرار السياسي(٢٠٠٩-٢٠١٦)

في البداية ينبغي القول ، أن عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية تنبع من تحقيق الأهداف الإستراتيجية لها ، وبهذا فإن اي قرار سياسي يتخذ هو يجب أن يقع ضمن الإطار العام لتلك الإستراتيجية، وهذا ما يحدد أطره من قبل الرئيس الأمريكي من ضمن الصلاحيات المخولة له، والذي يقوم من خلاله بدور مهم في سبيل تحقيق تلك الأهداف وصنع قرارات سياسية تعضد الكثير من الأهداف الإستراتيجية الواجب تحقيقها .ينبع دور الرئيس في الولايات المتحدة في صنع القرار السياسي من صلاحياته التي منحها له من قبل الدستور الأمريكي ، في القضايا التي تخص السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وبما يتناسب والمصلحة القومية لها. وهذا يعتمد على إهتمام صانع القرار المتمثل بأن كلما زاد إهتمامه بشؤون السياسة الخارجية]٣٠: ص١٧[، كما يوجد هناك العديد من المؤسسات المهمة التي تقوم بتحديد دور الرئيس في صنع القرار السياسي ، إزداد أثر العامل الشخصي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي،ومن أهم هذه المؤسسات:

١.٣. دور المؤسسات الحكومية في صنع القرار السياسي

تمتاز الولايات المتحدة الأمريكية بوجود مؤسسات حكومية متخصصة، لها دور مهم في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي ، ومستوى صنع القرار السياسي يكون على عدة مستويات ومحاور مهمة منها المستوى الداخلي والمستوى الخارجي ، فالولايات المتحدة الأمريكية، تمتاز بأنها تقود العالم ، وتتصدر المشهد السياسي العالمي ، وأن أي إتخاذ قرار سياسي أو إقتصادي أو عسكري ينعكس بصورة مباشرة على مجريات العالم، وهذا مانراه واضحاً وجلياً في مجريات الأمور التي تخص القضايا العالمية، ولهذا نجد أن العديد من المؤسسات الحكومية لها البصمة الواضحة في صنع القرار السياسي ، ومن أهم تلك المؤسسات هي:-

١.١.٣. وزارة الخارجية

تُعَد وزارة الخارجية في كل دول العالم هي المؤسسة الرسمية ذات الصلاحيات المتخصصة في رسم السياسات العامة الخارجية للدول والتي من خلالها يتم وضع خارطة صنع القرار التي يقوم بإتخاذها الرئيس ، حيث يعبر الرئيس عن توجهاته السياسية في علاقاته مع الدول الأخرى من خلال هذه المؤسسة، كما ويتم من خلالها عقد الإتفاقيات السياسية والإقتصادية والتجارية والعسكرية ، ووزيرها هو المسؤول الأول ومستشاره في الشؤون الخارجية ، حيث يملك حق التصويت كونه عضوا في مجلس الأمن القومي بإتخاذ القرارت ذات الطبيعة القصوى من الأهمية.

كما لوزارة الخارجية دور مهم ومؤثر في عملية صنع القرار ، حيث يقع على عاتقها دراسة الكيفية التي يتم التعامل بها مع حكومات الدول الأجنبية الأخرى، وتقوم بتنفيذ الكثير من القرارات والتي تتخذ في إطار هذا المجال، عن طريق الدبلوماسيين والعاملين في المؤسسات والهيئات التابعة لها، كما وتعتمد وزارة الخارجية على مشورة الخبراء العاملين فيها من أجل تقديم وجهات النظر المختلفة]٣١: ص٣٦[.

إن من أهم وظائف وزارة الخارجية الأمريكية هي ووضع تعاريف محددة للمشاكل والأزمات ، كما يقع على عاتقها إيجاد طرق وسبل و متجددة لحلها من اجل إرساء قواعد السلام والديمقراطية التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية في قيارتها للعالم. يرى هنري كيسنجر من منظوره في السياسة الخارجية على ضرورة حل الأزمات العالمية ووضع تعريف جديد للمخاطر المشتركة ، وبالتالي الوصول الى إيجاد غايات مشتركة، وهذا لن يتحقق إلا من خلال تجاوز الخصومات ومن خلال تصفية آثار الحرب الباردة، حيث يقصد بذلك إعادة روسيا و إشتراكها في السياسة الدولية]٣٢: ص٣٢٧[.

٢.١.٣. وزارة الدفاع (البنتاغون)

بعد ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١ ، أصبحت قضية الإرهاب هي القضية الأولى والهدف الإستراتيجي الأعلى شأناً للإدارة الأمريكية، كما أصبح التركيز على هذه المسألة الشغل الشاغل لها، ونتيجة لذلك التركيز تزايدت سلطات الرئيس في صناعة القرار السياسي، ولا سيما فيما يخص صنع القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية، كما إرتفع شأن و أهمية المستشارين الموجودين في البيت الأبيض، ومن ثم أصبحت وزارة الدفاع المحور الأكبر في صناعة القرار وبشكل لافت، لإن أولويات الولايات المتحدة أصيحت هي الحرب على الإرهاب ولأن القضية هي قضية ذات أبعاد أمنية وقضية حرب ، أصبحت وزارة الدفاع تلعب الدور المهم في صناعة القرار في السياسة الخارجية، كما أصبحت صنع القرارات مرتبطة بشكل أو بآخر بموافقة خبراء وزراة الدفاع ومستشاريها]٣٣: ص١-٣[.

إن وزارة الدفاع الأمريكية تأخذ مكانة خاصة في داخل أجهزة صنع القرار السياسي الداخلي وكذلك الخارجي، سواء كان من خلال عدها كوحدة أساسية من ضمن مؤسسات الدولة التنفيذية، أو حتى بعلاقاتها بالكونغرس أو حتى من خلال ارتباطها بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية مثل جماعات الضغط والمصالح ووسائل الإعلام والاتصال والنخب الأخرى، أضف الى ذلك تدخلها ووجودها في جميع أنحاء العالم. ومن الناحية الدستورية، وكما ذكرنا يعد الرئيس الأمريكي القائد

الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، وهذه السلطة التي يتمتع بها ليست سلطة رمزية ، كما هو الوضع في النظم البرلمانية، فللرئيس له الحق في أن يتخذ القرارات الآمرة بإتجاه كل جندي وفي كافة الصنوف والقوات سواء كانت برية أو بحرية أو حتى جوية] ٣٤: ص١٧٩[.

إنعكس شعور الولايات المتحدة بالتفوق العسكري في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أخداث ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠٢٢ ، حيث قامت باتأكيد على الضرورة القصوى في الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق التهديد بإستخدام القوة العسكرسة ومن ثم إستخدامها فعلاً، كما تبنت العقيدة العسكرية الجديدة والمتمثلة بالحرب الإستباقية والأسلوب الإستباقي ضد الدول والجماعات التي تقوم بتهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية]٣٥: ص٢-٣[. وهذا ما دفع بالحقيقة، لإعطاء دور أكبر لوزارة الدفاع ومستشاريه الى القيام بدور أكبر في عملية صنع القرار السياسي ، ولا سيما القرارت السياسية الخارجية ، ومنها قررات شن الحروب ، وعقد التحالفات العسكرية الخ.

٣.١.٣. وكالة المخابرات الأمريكية (**CIA**)

تُعد من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الولايات المتحدة من أجل تحقيق الإستراتيجية الإستخبارية والأمنية الإستباقية ، وهي مؤسسة إستخبارية تعمل في إطار المجال السياسية والعسكرية والإقتصادية ذات طابع إستراتيجي، حيث تنفذ الوكالة بأمر من مجلس الأمن القومي مهمات أخى ، تتعلق بالنشاط الإستخباري والتي من طبيعتها تمس الأمن القومي الأمريكي ، ولأن يوجد هيئات أمنية فدرالية متعددة تهتم بالشؤون الداخلية والهارجية، يبقى وظيفة وكالة المخابرات المركزية لا تشمل الشؤون الداخلية البحتة أو أعمال تهديد أمن الأفراد وزعزهة الأمن المحلي و لا أوامر الإعتقال أو الضبط القضائي] ٣٦: ص٣١١[.

من أهم ما تتميز به وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) هي قيامها على السرية التامة التي تحيط بها وكغيرها من الوكالت المخابرات الأمريكية ، حيث ترجع نشأتها الى القانون الذي سن فترة الحرب العالمية الثانية من قبل الكونغرس والذي سمي خلال فترة الحرب بمكتب الخدمات الإستراتيجية، ومن ثم أرغمت على إجراء تغييرات شاملة في هيكليتها وتجهاتها السياسية والإستخبارية إزاء شؤون العالم أجمع]٣٧: ص٥١[.

و من أهم وظائفها هي]٣٨: ص٥٥[:-

- التحليل وتقديم التقديرات والتقويمات المهمة لكافة الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية والإقتصادية والاستراتيجية في دول العالم بناءاً على طلب الرئيس أو مجلس لأمن القومي.
- تنفيذ الأنشطة الإستخبارية والمتعلقة بالأمن القومي الأمريكي.
- تقديم المشورة لمجلس الأمن القومي الأمريكي فيما يخص قضايا الأمن القومي والقضايا ذات البعد الإستخباري والإستراتيجي، بالتنسيق مع أجهزة ومؤسسات المخابرات الأخرى.
- عملية جمع المعلومات وتحليها ، ومن ثم تقديمها الى دائرة صنع القرار السياسي.

٤.١.٣. مجلس الأمن القومي الأمريكي:

من أهم مهام هذا المجلس هو تقديم النصح للرئيس فيما يخص عملية القيام بالتنسيق في مجال السياسة الداخلية وإمتدادها بالسياسة الخارجية وكذلك السياسة الأمنية- العسكرية المرتبطة بتهديد المصلحة القومية وكذلك أي مهدد للأمن القومي للولايات المتحدة، وحل أزماته، وذلك من خلال وضع خطط وسياسات لكي يستطيع الرئيس إتخاذ قراراته بخصوصها. حيث يتكون مجلس الأمن القومي وحسب نظامه الأساسي كل من: الرئيس ونائب الرئيس ووزير الخراجية ووزير الدفاع بالإضافة الى مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي وهو مدير تنفيذي للمجلس، وكل هؤلاء يعدون أعضاء أساسيين ودائميين]٣٩: ص٤-٥[.

ويعد مجلس الأمن القومي الأمريكي فاعلاً مهماً في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ، حيث يتولى بغلإضافة الى تقديم المشورة المهمة والدائمة للرئاسة كجزء من متطلبات مهامه الأساسية، وكما يقوم المجلس بتحديد الخطط والبرامج ذات الطابع الذي يتمثل بالطابع الإستراتيجي في مجال السياسة الخارجية والإقتصادية والدفاع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إتجاه العالم ككل، كما يقوم بمهمة صياغة الخطوط العامة للقرارات ذات الأهمية الإستراتيجية.٤٠: ص١٣٥[.

. كما يقوم بمناقشة التخوف من غموض وتحركات العدو ، ووضع استراتيجية الحرب الوقائية ومناقشتها كما يحدد الأهداف الأساسية لمكافحة الإرهاب وتدمير أسلحة الدمار الشامل، ومنها ما قد يكون قائماً على اساس الإفتراض فقط]٤١: ص١٧٤-١٧٥[.

٢.٣. صلاحيات الرئيس أوباما في صنع القرار السياسي

يُمنح الدستور الأمريكي كما ذكرنا ، والصادر عام ١٧٨٧ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عندما يدخل البيت الأبيض صلاحيات على المستويين الداخلي والخارجي، كما تكون له الكلمة الحاسمة في القرارات الكبرى والتي تمر عبر عدد من الوزرات و الأجهزة، رغم أن الكونغرس يعترض على بعضها] ٤٢: ص١-٣[، يُعد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو الفاعل الرئيسي والركيزة الأساسية في عملية صنع القرار السياسي، حيث يستمد سلطته كما ذكرنا من الدستور الذي فوضه ذلك. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، حيث تخوله سلطة شن الحروب حتى وان كانت غير معلنة، فوق هذا كله سلطات دستورية مهمة مثل عقد التحالفات والإفاقيات وتعيين الوزراء والسفراء ، أضف الى ذلك يتمتع صلاحياته في مسائل السياسة الخارجية ، و أهمها]٤٣: ص٨٥[:-

- إتخاذ القرارت في السياسة الخارجية والدفاعية، حيث لديه الإمكانية على الحصول على تأييد ومساندة الكونغرس والدعم الشعبي.
- إمكانية الحصول على معلومات غير محدودة من نشاطات الدول الأجنبية وقادتها ومن عدة مصادر مثل وكالة المخابرات المركزية (CIA) ووزارة الخارجية ووزراة الدفاع (البنتاغون).

وفي سياق دور الرئيس اوباما في عملية صنع القرار ، فمنذ تسنمه السلطة عام ٢٠٠٩، لم يتخلى أوباما عن رؤية بوش الإبن بشكل كامل فيما يخص مكامن الخطر والتهديد والتي عدت بثلاث مصادر أساسية " الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، إستبداد الدول المارقة" ، حيث عدّت إدارة بوش الإبن أن التهديد يصبح بعيد الإحتمال فيما لو لم تجتمع العناصر الثلاثة في فاعل واحد، وهي نفسها الرؤيا التي تبنتها إدارة أوباما طيلة فترة حملته الإنتخابية إلا أنه اختلف معه بطريقة إدارتها والتعامل معها، وهذا مازاد الضغط في حقيقة الأمر على إدارة أوباما في إدارة الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة وعدم التعامل بجدية في التغيير الذي إدعى به قبل إستلامه للسلطة ، مما أثر على قوة الرئيس في صياغة القرار السياسي ، واصبح ذلك مدعاة للتدخل في صنع القرار من قبل المؤسسات الأخرى المعنية بالإستراك بصنع القرار السياسي الخارجي.

ومن ضمن هذا الإطار نشر مقالً للرئيس أوباما في مجلة "Foreign Affairs"، تحت عنوان رئيسي " تجديد القيادة الأمريكية"، حيث يوضح فيه نظرته للدور في صنع القرار الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم، متناولاً ما يجب أن تكون عليه صنع السياسة الخارجية الأمريكية بخصوص قضايا العالم المهمة ، حيث قسم تلك القضايا من خلال تطبيق الإستراتيجية الأمريكية وفق وجهة نظر إدارته الى عدة محاور] ٤٤: ص١[:

- إستعادة الثقة بالولايات المتحدة
- إعادة بناء شراكتنا
- الأمن المشترك لمصلحة الإنسانية كافة
- إيقاف إنتشار الأسلحة النووية
- محاربة الإرهاب العالمي
- بناء مجتمعات ديمقراطية عادلة و آمنة
- إعادة إحياء القوات العسكرية
- الخروج من العراق

والسؤال هنا هو مدى تطبيق هذه المحاور عندما إستلم اوباما السطة في الولايات المتحدة ، ولا سيما أن هناك العديد من المؤسسات المهنية والمختصة والتي من الممكن التي قد تعارض القرارات السياسية لإدارة الرئيس أوباما، من حجة انها تتعارض والتوجهات العامة للولايات المتحدة ومبادئها وقيمها ، وهذا ما سنراه من تعارض بين إدارة أوباما والكونغرس فيما يخص صلاحيات إتخاذ القرارت السايسية المهمة ذات البعد القيمي للولايات المتحدة، فمقالات الرئيس في الصحف وقبل إستلامه السلطة شيء وبعدها شيء، لأنه سيصطدم بمجموعة من المؤسسات المختصة والمنهجية بصنع القرار السياسي كما سيصطدم بإجرات البروقراطية الإدارية التي تتحد العمل الؤسساتي وتعرقله، وهذا ما رأيناه في فترتي حكم الرئيس أوباما بين الفارق في إطلاق ما يجب عليه أن تكون قرارات الولايات المتحدة وتوجهاتها وبين ما طبق واقعاً، وهذا التفاوت هو الذي يحدد مسار صنع القرارات السياسية في الولايات المتحدة ، وأهم تلك المسارات هي:

١.٢.٣. قرارات إتخاذ الحرب (صلاحيات الحرب)

لقد نص الدستور الأمريكي على أن الرئيس هو القائد الأعلى للجيش وأساطيل الولايات المتحدة كما ذكر سابقاً، كما يقوم بقيادة الميليشيا عندما تستدعي الى الخدمة الفعلية للدولة، وعلى الرغم من أن الكونغرس له سلطة إعلان الحرب، إلا أنه من الناحية العملية لم تقوم بإعلان الحرب إلا في خمس حالات، بينما قامت القوات الأمريكية بتنفيذ الكثير من العمليات العسكرية بأوامر من السلطة التنفيذية متمثلة بالرئيس ، دون إعلان رسمي عن هذه العمليات من قبل الكونغرس، مما جعل الكونغرس الى إصدار تشريع سمي "قرار سلطات الحرب" وذلك في سنة ١٩٧٤، ووفقاً لهذا القرار أن على الرئيس إنهاء إستخدام القوات المسلحة خلال فترة أقصاها ٦٠ يوماً، في حالة لم يعلن الكونغرس نفسه حالة الحرب هذه خلال تلك الفترة، أو في حالة لم يوافق على تمديد مدة إستخدام القوات المسلحة في الخارج لمدة ٣٠ يوماً، كما يمكن للكونغرس هنا إصدار قرار في اي وقت يأمر الرئيس بسحب القوات الأمريكية من اي منطقة نزاع فعلية أو حتى محتملة]٤٥: ص٤٧[.

ومنذ إقرار تشريع قانون "قرار سلطات الحرب" عام ١٩٧٤ وحتى عام ٢٠٠١ لم يعطى الرئيس صلاحية قرارات إتخاذ الحرب ،إلا إنه سمح له من جديد بقانون قد مرره مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونغرس) على عجالة بعد وقوع هجمات ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١، للرئيس الأمريكي بإتخاذ قرارات متعلقة بإستخدام القوات المسلحة الأمريكية في النزاعات

الخارجية، وهو ما إستند عليه الرئيس بوش الإبن في قرار الحرب على أفغانستان والعراق، و إستند اليه بعد ذلك الرئيس أوباما في العمل العسكري ضد ليبيا]٤٦: ص١[.

بالنسبة لقرار أوباما في الإستمرار في الحرب في أفغانستان من عدمه، كان في واقع الأمر بين أمرين الأول أنه يريد الإنسحاب من أفغانستان والثاني مرتبط بالأول بإيجاد ذريعة مقنعة للإنسحاب مع حفظ ماء وجه الولايات المتحدة الأمريكية. لذا جاء قرار التصعيد العسكري في أفغانستان في ديسمبر ٢٠٠٩ مع وجود قيود صارمة لهذا التصعيد ، حيث صرح آنذاك بإرسال ٣٠ الف جندي من القوات الأمريكية الى أفغانستان، إلا أنه أعلن أن تلك القوات ستبدأ بالعودة الى الولايات المتحدة في بداية يوليو من عام ٢٠١١، وفقاً لظروف المعارك هناك وتداعيتها]٤٧: ص٥٤[، كما كثف اوباما من خلال أوامره بتكثيف ضرباته الجوية عن طريق استخدام الطائرات بدون طيار من أجل الحد من الخسائر في صفوف الجيش الأمريكي في أفغانستان، منطلقا من فكره مفادها ايضاً ان ذلك سيكون مؤثراً مباشرة في الإستهداف الدقيق وبدون وقوع أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين.

كان لقرار أوباما بشن هجمات عسكرية أمريكية وتحقيق الهدف من وراء إحتلال أفغانستان بدأ يقطف ثماره، ووصل ذروة الأمر في ذلك ، بعد أن تمكن أوباما من تحقيق الهدف المنشود الذي جاء بالولايات المتحدة لإفغانستان، الا وهو قتل أسامة بن لادن، وهو مافرض القرار الأكثر منطقية لإنهاء الحرب على القاعدة، وبهذا فقد إختصر أوباما الحرب في أفغانستان على قتل رجل واحد بدلاً من إستمرار القتل دون إنهاء الحرب هناك. إلا أن الوضع لا زال مستمرا في تتابع الأحداث هناك في أفغانستان ، مع تصاعد حدة الهجمات ضد القوات الأمريكية، بدأ أوباما يمكن أن يتبنى مخرجاً من افغانستان بدون نصر واضح، وهو مايتماشى مع تأثر أوباما في الأصل بالواقعي المسيحي "رينهولد نيبور" واقتباساته والتي إنعكست على قرارات أوباما في سياسته الخارجية، فشعور أوباما بالمأساة التي تحاكي وجهة نظر عالمية من منطلق أن الكثير من المشاكل التي تعم العالم لا نهاية لها ، وهذا يتوافق مع براغماتية أوباما والتي تميزت بعدم إنخراطه في تجارب بنهايات مفتوحة، وبالتالي يمكن ان ياتي دور الولايات المتحدة في تلك التجربة (أفغانستان) الى نهايته، كما هو الحال في حروب الولايات المتحدة السابقة في أمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا، من الممكن أن تستمر لفترة غير قصيرة حتى بعد مغادرة أخر الجنود الأمريكيين]٤٨: ص٨٧[. وبهذا كان من ضمن أهم قرارات أوباما في أفغانستان هو إستمرار الحرب هناك وقرار الإنسحاب منها.

أما بالنسبة لإتخاذ قرار الحرب في ليبيا، فقد جاء بناءاً على طلب الجامعة العربية بضرورة تدخل الولايات المتحدة في مطلع ٢٠١١ نتيجة قتل الكثير من المدنيين، وكان هناك تياران منقسمان ، الأول، يمثل المحيطين بأوباما من مسؤولين تنفيذيين الى الموظفين الرئيسيين في البيت الأبيض، وهذا التيار كان يؤيد التدخل، اما التيار الآخر فه الكونغرس الذي كان معارضاً للتدخل بحجة لا مصلحة خيوية للولايات المتحدة في التدخل، فلهذا كان أمام أوباما عدة خيارات، أما أن يقود تحالفاً دولياً في ليبيا، أو عدم التدخل نهائياً، أو التدخل ولكن لا وجود لقوات أمريكية على الأرض، كما لا يجب من وجهة نظره القيام بتدخل عسكري إلا على أساس قانوني، كما يجب توفر فرصة كبيرة للفوز مع تقسيم مناسب للعمل بين الحلفاء التي تقودهم الولايات المتحدة، كما تيقوم الحلفاء بحماية المدنيين وارساء قواعد الإستقرار، ومن هذا صرح أحد مستشاري اوباما على هذا النهج "القيادة من الخلف"، وهو مايراه الكثيرون منطقياً بصورة مناسبة، لأنه يلائم نظرة أوباما لدور وحدود القوة العسكرية للولايات المتحدة، والحاجة الى تناسب أدوات القوة مع أهمية ومصلحتها ، أضف الى ذلك التمييز بين المصالح العادية والمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية]٤٩: ص٦[.

أظهرت التفاهمات حول التدخل المحتمل في ليبيا عام ٢٠١١، تفاوتاً في الوصول الى حد استخدام القوة الأمريكية، أنصار التدخل جون ماكين كان يعتقد بأن تحجيم الجيش في عملية التدخل كان هوساً مؤسسياً يجب تجاوزه وان لا يكون قيدا على عملية صنع القرار، أما ماكين وأصدقائه في الكونغرس أمثال السيناتور جوليبرمان ولينديسي غراهام، أن القوة الأمريكية تسمح للأمريكيين فقط أن يقوموا بإدارة الوضع من أجل مصلحتهم، أما معارض التدخل مثل روبرت غيتس وزير الدفاع فكان رأيه أن أداة القوة العسكرية في مثل هكذا ظروف أمر مشكوك فيه بالنسبة لهم، ليس فقط بسبب التكلفة الباهضة وحسب، بل لأن عواقب استخدام القوة لم يكن من الممكن التنبؤ بها في وقتها، وهذا كان رأي جو بايدن نائب الرئيس وتوم دونيلون مستشار الأمن القومي، وهذا الرأي بدا وكأنه يتوافق ورؤى أوباما عن التدخل]٥٠: ص٩٧[، لقد كان أوباما مترددا منذ البداية في التدخل المباشر لكن التيار الأقوى داخل فريق الأمن القومي إبتداءاً من هيلاري كيلنتون وزيرة الخارجية وسوزان رايس سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ومن ثم عملت مستشارة للأمن القومي (٢٠١٣-٢٠١٧) وسمانثا باور وبن رودز وأنتوني بلينكن (مستشار الأمن القومي لبايدن) كانوا يؤيدون وداعمين للتدخل١]٥: ص٤[، وفي النهاية قرر أوباما تغيير النظام في ليبيا في ٢٠١١، ومن ثم أتبعها بسياسة الأمر الواقع بعدم التدخل وفك إرتباط الولايات المتحدة الأمريكية، إن هذا الدمج بين السياستين غير متوافق ومترابط من الناحية الإستراتيجية وقام بالمخاطرة بالمكاسب التي تم الحصول عليها من خلال نتيجة إسقاط وإزالة نظام معمر القذافي]٥٢: ص١١[.

أما بالنسبة لقرارات أوباما فيما يخص في الملف السوري، فلها بعداً آخراً في إتخاذ القرار على مستوى السياسة الخارجية، حيث حاول الكثير من الباحثين فهم طريقة وأسلوب أوباما بالتعاطي مع الأزمة السورية]٤٧: ص٨٢[، وذلك بسبب الطبيعة المعقدة لسوريا والبيئة المحيطة بها والتي تختلف جملة وتفصيلاً عن القرارات المتخذة في ليبيا، في ليبيا كان التدخل ممكن تنفيذه الا أن سوريا سببت جدلاً واسعاً لأن أوباما كان في الأساس يرفض التدخل ، حيث كام الرأي العام

الأمريكي يرفض التورط الأمريكي في حروب جديدة، حيث كانت هناك توجسات بأن تصل المساعدات الأمريكية ولاسيما العسكرية أن تصل بأيادي خاطئة ، حيث كان هناك تحذير مستمر على اساس أنه لا يوجد صيغة من أجل تدخل موفق في سوريا ، والأمر يختلف جذرياً عن ليبيا، حيث أن سوريا لديها حلفاء أقوياء مثل الصين وروسيا، كما لها دعم من قبل قوى إقليمية مثل إيران]٥٣: ص٨[.

بالنسبة لأوباما ووجهة نظره في الملف السوري، فقد أوضحها من خلال تبين الفرق بين الملفين الليبي والسوري في اجتماع مجلس الأمن القومي، أن ليبيا كانت صحراء مفتوحة وواسعة وكانت تسمح يالإستهداف المباشر ، إلا أن سوريا كانت حرب مدنية بإمتياز تتداخل مع المتمردين والمدنيين والمقاتلين، اليبيين كانت لهم فرصة كبيرة في تشكيل حكومة متماسكة ، إلا أن هذا الإحتمال لا يوجد و لايمكن تطبيقه في سوريا، كما لم يكن هناك قوة خارجية تطلب من الولايات المتحدة للتدخل في سوريا على العكس من ليبا، كما أن الولايات المتحدة لم تكن على المحك أمام المجتمع الدولي تستدعيه للتحل في الملف السوري ، حيث كان لها قدرة التأثير عن بعد نوعاً ما]٥٠: ١١٠[.

في حقيقة الأمر كانت سوريا تُعد التحدي الأكبر للسياسة الخارجية لأوباما، حيث أثبت أسلوبه وأدواته بأنها غير كافية وغير مترابطة بذات الوقت، حيث فقط أطلق تحذيرات لنظام بشار الأسد في عدم تجاوز مايسمى الخطوط الحمراء، إلا أنه تم تجاوز الخطوط تلك في ٢٠١٣/٨/٢١ بإستخدام الاسلحة الكيمياوية، وقرر آنذاك أوباما الرد بوضع خطط للهجوم، إلا أن نظام الأسد لم يكن الهدف الواضح من ذلك، إلا أن أوباما كان جاداً بخصوص الضربات إلا أن كل من الصين وروسيا إعترضتا على قرار الأمم المتحدة التي أقترحته الولايات المتحدة، حيث لم يجد أوباما دعماً غير من بريطانيا في باديء الأمر ثم رفض البرلمان البريطاني التدخل بعد ذلك]٤٩: ص٦[، وبدلاً من من ان يبدأ هجوماً الذي وعد به توجه الى الكونغرس ليأخذ موافقتهم حيث لم يدعم الكونغرس قرار الحرب بهذا انتهز أوباما مبادرة روسية بشأن نزع السلاح السوري، حيث قامت سوريا بالتخلص من السلاح الكيمياوي ، إلا أن قرار أوباما فيما يخص بعدم توجيه ضربة عسكرية الى سوريا أصاب مصداقية الولايات المتحدة الامريكية في العالم] ٤٩: ص٦[.

٢.٢.٣. إنشاء التحالفات وعقد الإتفاقيات

للرئيس سلطات واسعة فيما يخص إبرام الإتفاقات والمعاهدات الدولية والتحالفات، كما يتقع ضمن صلاحيته عملية التفاوض مع الدول، وتعيين السفراء والإعتراف بتلك الدول، وإعتماد السفراء الأجانب لدى الولايات المتحدة، و في حالة عقد المعاهدات لا تتم الإ بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ (الكونغرس) ، وإقرار المجلس فيما يتعلق بقرارات تعيين السفراء الأمريكيين بالخارج والإعتراف بالدول الأخرى، إلا أن الرئيس يتغلب على مراقبة مجلس الشيوخ له ولقراراته وذلك من خلال اللجوء الى الإتفاقات والمعاهدات التنفيذية]٥٤: ص٣[.

من أهم الإتفاقيات التي تمت في عهد إدارة أوباما هو الإتفاق النووي الإيراني ، أما أهم التحالفات فهو إنشاء تحالف دولي ضد داعش، بالنسبة للإتفاق النووي الإيراني، فقد كان الرئيس أوباما مرشح الحزب الديمقراطي يحاول الى إيجاد صيغة لإحتواء إيران من خلال هذا الملف منطلقاً من إعتقاد مفاده ، أن جذب إيران من حالة العزلة التي تعيشها وتقديم لها حزمة حوافز إقتصادية سيجعل ايران اكثر مرونة من حالة التشدد التي تعيشها، وجاء ذلك من خلال إجتماعات (٥+١) . على الرغم من إن لإيران كان لها الكثير من الخيارات في مواجهة العقوبات الإقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة و لاسيما التعاون الإقليمي الإقتصادي مع دول المنطقة، إلا أن مستوى هذا التعاون في إعتقاد الكثيرين لا يمكن إيران من الخروج من تلك العقوبات"]٥٥: ص٢٩[،

قال الرئيس أوباما مخاطباً الكونغرس ومعلقاً على خطوات اقرار الاتفاق النووي الإيراني أن " الإتفاقية هي أفضل خيار متوفر من أجل منع طهران من إكتساب القنبلة النووية]٥٦: ص١١٥[، وواقع الأمر أن أوباما ، كان يريد من خلال كل هذا الإتفاق هو إنجاز يغطي على إخفاقاته في عدة ملفات منها ملف القضية الفلسطينية والملف السوري ، واعتقاداً منه ان الذهاب الى ملف يتضمن مفاوضات وحلول سلمية سيبدو غطاءاً ناجحاً للولايات المتحدة من أجل إعطاء وصف آخر للنظرة التقليدية في تعامل الولايات المتحدة مع القضايا الدولية، ليس من خلال أستخدام القوة فقط ولكن ممكن التوصل الى تحقيق الأمن والإستقرار العالميين من خلال المفاوضات والحلول السلمية ، وهذا نهجا نراه واضحاً في عقيدة أوباما التي لطالما جعل من الإنسحاب من التدخلالت العسكرية والذهاب الى قضايا أخرى أعلى شأناً من إستخدام قرارات الحرب والتدخل العسكري.

لم يكن بإعتبار أوباما أن تركة بوش الإبن ستكون ثقيلة لهذا الحد ، لأن الفجوة العميقة الموجودة بين أسلوب وطريقة وتعاطي رؤساء الجمهوريين يختلف جوهرياً عن الرؤساء الديمقراطيين على الأقل في التعاطي مع قضايا السياسة الخارجية واستخدام القوة، فقد كان أوباما على النقيض من سلفه بوش في إدارة الأزمات وهذا ما جعل الجمهوريون في الكونغرس بمثابة السهم الجانبي التي لطالما كانت تعاني منه إدارة أوباما في التعاطي مع تلك الأزمات بداعي جنوحه نحو التردد المستمر والتخوف من نتائج إستخدام الشدة في سياساته الخارجية، وهذا ما بدا واضحاً من خلال سير خطوات أوباما في تلك الأمور. يقول " بن رودز" هو نائب مستشارة الأمن القومي للرئيس الأمريكي أوباما ، وهو الذي يقوم بكتابة خطابات أوباما في هذا الشأن ، " أن المقولة الأساسية هي أن الرئيس بمنعه الولايات المتحدة من إقحام نفسها في أزمات الشرق الأوسط يعجل بنهايتنا، هذا ما تؤمن به مؤسسة السياسة الخارجية، لكن الرئيس يؤمن بالرأي المقابل ، وهو إرهاق أنفسنا في الشرق الأوسط سيؤدي بالنهابة الى تراجع إقتصادنا، وتراجع قدراتنا على البحث عن فرص أخرى والتعامل مع التحديات الأخرى، والأهم من ذلك تعرض حياة الجنود الأمريكيين للخطر لأسباب ليست من صميم مصلحة الأمن القومي الأمريكي"]٥٧: ص٨[.

وبهذا نرى جلياً أن صنع القرار السياسي لأوباما كان يعتمد على عدم المخاطرة بشكل أساسي فيما يخص إنهاء الأزمات التي تعصف بالعالم ، وهذا ما يوافق وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية في الدخول والخروج من دائرة الصراعات المفرغة التي لم تعطي ثمار سوى إهدار إقتصاد الولايات المتحدة ، وهذا جعل من قرارات اوباما المتخذة الأخرى

تبدو خجولة نوعاً ما وبدون جدوى ، وهذا ما نلاحظه واضحاً بعد تسلم ترامب السلطة بعده ،حيث دخلت الولايات المتحدة دوامة جديدة في إعادة صياغة القرارات والإتفاقايات المتخذة من قبل إدارة الرئيس السابق والتي كان من أهمها الإتفاق النووي الإيراني.

أما فيما يخص عقد إتفاقيات إنشاء التحالفات والتكتلات، فقد كان من أهم التحالفات التي أنشئت في عهدة إدارة أوباما هو التحالف الدولي ضد داعش، لقد أدت تطورات الأوضاع الأمنية في العراق وسوريا إدارة أوباما الى مواجهة عدة خيارات مقلقة وصعبة، لا سيما بعد أن قام تنظيم داعش بقتل الصحفيين الأمريكيين (جيمس فولي و روبرت ستالوف)، وايضاً لأنها جاءت على خلفية أوضاع أقليمية ودولية غير مستقرة تدعي التدخل بصورة مباشرة من أجل إنهاء وجود هذا التنظيم الإرهابي، لهذا بدا أوباما مهيئاً لإتخاذ قرارات سريعة وحاسمة حيث جاءت تلك القرارات على خلفية استطلاعات الرأي العامالأمريكي والدولي ، والتي أظهرت تدهور واسع في شعبية أوباما حيث أثرت بالتالي على شعبية الحزب الديمقراطي ، وهذا السبب يرجع في جذوره الى الصورة التي وصلت الشعب الأمريكي عن أوباما كونه رجل عاجز وكثير التردد عن إتخاذ اي قرارات حاسمة في أوقات يجب إتخاذها.

من هذا كله، قام أوباما بوضع إستراتيجية مستعجلة لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي ، من أجل إعطاء صورة أخرى عنه للرأي العام الأمريكي غير الصورة النمطية التي عرفت عنه كونه أنه رجل متردد وغيرحاسم في إتخاذ القرارت المهمة وذات المصلحة القومية للولايات المتحدة. بهذا قامت الولايات المتحدة بتشكيل تحالف دولي بقيادتها في أغسطس ٢٠١٤ تحت قيادتها، حيث أنضمت الى هذا التحالف العديد من الدول العربية والغربية ، حيث أدى إشتراط الدول العربية والإسلامية في هذا التحالف الى كسر الوصف النمطي للتحالف على انه تحالف صليبي او شن حرب صليبية تقودها الولايات المتحدة على العالم الاسلامي كما وصفت الحروب التي شنها بوش الأبن إثناء فترة حكمه، حيث أعلن أوباما عن هذا التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي في أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ في الذكرى الثالثة عشرة لإحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١،]٥١: ص٤[.

بدأ التحالف الدولي عملياته العسكرية بضربات جوية ضد تنظيم داعش الإرهابي في ٢٣ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤، بقيادة الولايات المتحدة ومشاركة كل من " بريطانيا ، اليعودية، قطر ، الأمارات، البحرين، الأردن" حيث أطلق على العمليات العسكرية إسم " العزيمة الكامنة] ٥٨: ص٩٢[، وعلى الرغم من ان هذا التحالف قام بالكثير من الطلعات الجوية التي استهدفت التنظيم من أجل شل قدرته وإضعاف قوته، إلا أن هذه الطلعات لم تؤثر على إنهاء وجوده مما أدى الى إثارة الجدل حول جدوى الطلعات الجوية التي إستهدفت هذا التنظيم، والتي رآها الكثير أنها مجرد إستعراض أقرب مما تكون الى عمل عسكري يراد منه القضاء على التنظيم الإرهابي ومتابعة مصادر تمويله والقضاء على قوته] ٥٩: ص١٠٣[، بعد هذا تم قصف ومتابعة مواقع داعش في العراق بعد موافقتها والتنسيق معها، كما قامت كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا على توسيع عملياتها العسكرية في العراق وسوريا، حيث قامت فرنسا بتوسيع عملياتخا العسكرية ضد التنظيم الإرهابي عقب الهجمات الإرهابية في باريس في تشرين الثاني ٢٠١٥ وأرسلت حاملة طائرات " شارل ديغول" الى البحر المتوسط من أجل تكثيف العمليات على التنظيم، كما تابعت بريطانيا خطوات فرنسا في قصفها الجوي في العراق وسوريا، حيث جعلت هذه العمليات كلها من قوة التنظيم تتراجع وتتقهقر الى ابعد الحدود]٦٠: ص١٠٠[.

لقد أسهم صعود تنظيم داعش وسيطرته على مساحات واسعة في العراق وسوريا، ومن بعد ذلك إعلانه الخلافة الإسلامية في ٢٩ حزيران / يونيو ٢٠١٤، في تغيير جذري للمقاربة الأمريكية إتجاه حل الأزمات في الشرق الأوسط بصورة عامة وتجاه الملف السوري بصورة خاصة حيث لم يكن من أويات أوباما ، وركز على ملفين أساسيين ، مواجهة تنظيم داعش الإرهابي في العراق وسوريا، وتحقيق الإتفاق النووي الإيراني، ومن أجل ذلك قام أوباما بإنشاء التحالف الدولي السابق الذكر، وواقع الأمر ان هذا التحالف كان محدد بعدة أمور] ٦١: ص٢[:-

- أن لا يعتمد التحالف الدولي على شركاء محليين كانوا سبب مباشراً أو غير مباشر في المساعدة في صعود التنظيم الإرهابي كما ساهموا عن طريق ممارستهم العنيفة في توفير له حاضنة شعبية في تلك المناطق التي قام بالسيطرة عليها.
- حاجتها الى ضم دول إسلامية وعربية الى التحالف من أجل لا تظهر الحملة الأمريكية على الإرهاب على أنها حملة على الإسلام.
- عدم نشر قوات برية أمريكية وتكليفها بمهام قتالية مع إمكانية القيام بإرسال مستشارين ومدربين من التحالف الدوليز

بعد أن إتخذ أوباما قرار إنشاء التحالف الدولي وقيادته في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي في ٢٠١٤، أصدرت إدارة أوباما تقرير ثاني يبين إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، حيث تضمن التقرير تأكيد إلتزام الولايات المتحدة على قيادة تحالفات دولية من أجل مواجهة التحديات الكبيرة الناشئة عن الإرهاب والعدوان والأمراض، حيث يشير التقرير في قسم الإرهاب الى أن الولايات المتحدة قد تخلت عن النموذج القائم على اساس الإنغماس في الحروب البرية المكلفة في افغنستان والعراق، اذ يذكر التقرير أن الولايات المتحدة أخذت تتبع نهجاً قابلً للإستمرار ويعطي الأولوية لعمليات مكافحة الإرهاب ذات الأهداف المحددة، والجهد المشترك مع الشركاء المسؤولين، والعمل بصورة متزايدة على عدم نمو التطرف العنيف وكذلك تصاعد النزاعات الراديكالية والتي تصنع منها تهديدات جديدة]٦٢: ص ٢٠ [. من هذا الإستراتيجية يتبين لنا حقيقة توجهات

أوباما وعقيدته من قرارات صنع السياسة الخارجية ولاسيما فيما يخص الحرب على الإرهاب وإنشاء تحالفات دولية للقضاء عليه مع القيام بعمليات محدودة على الأرض لا تعرض حياة الجنود الأمريكيين للخطر.

الخاتمة والاستنتاجات

وتضطلع مراكز البحوث والدراسات بالكثير من المهام التي توفر لصناع القرارت في المجتمع السياسي المحلي والدولي الكثير من الخيارات المتاحة والتي يهيئ لها أفضل السبل والطرق المختصرة لتلك الخيارات على أساس القيام بأدوار بحثية وتحليلية وأكاديمية مختلفة، من خلال إجراء مقاربات ونمذجة للظواهر والحالات السابقة ووضعها ضمن إطار نظري للأوضاع الحالية لتفهم ما يجب أن يكون عليه المستقبل ، وبهذه الطريقة ستوفر لصناع القرارات إختصار الوقت وتطبيق الأطر النظرية لموضوع البحث الى واقع عملي بالإعتماد على ديناميكية الظواهر والحالات السابقة وربطها بالقرارت المتخذة لإيجاد البدائل عن الأخطاء التي أرتكبت، كما أن لمراكز البحوث والدراسات عدة مناهج يتم من خلالها تناول قضايا العصر والتي تؤرق تفكير صانع القرار، وبهذا نجد أن تلك المركز ليس فقط تقدم دراسات نظرية أو إستشارية ، وإنما تقوم بإعتماد صيغ تحليلية لما يجب أن يكون عليه الوضع قبل إتخاذ القرار وكيف ما سيكون بعد إتخاذه ، ومن ثم مايوجب إتخاذه في حالة تقاطع القرارت المتخذة مع ظهور ظاهرة غيرت من شكل وطبيعة القرار المتخذ.

ومن ذلك نجد أن صانع القرار ورجل الدولة يحتاج لمن يبلور له الخيارات المتاحة ويوضح بشكل أو بآخر له السياسات ، كما ويفصل له القضايا بشكل علمي دقيق، وعليه يجب أن يكون صانع القرار ودائرته الخاصة تولي تلك المراكز الأهمية الصحيحة التي تستحقها ، فطبيعة صنع القرار يجب أن تتأثر بصيغ إيجابية في مراحل اتخاذه وليس الغرض منه سرعة الاستجابة في اتخاذه وإنما الأصل في ذلك هو الدقة والشفافية ووصنع قررات مناسبة وصحيحة من أجل أن لا تضر تلك القرارات بالصالح العام والمصلحة الوطنية للدولة التي من أجله صنعت مثل تلك القرارات السياسية المهمة، إلا ومن واقع التجربة نجد الكثير من صناع القرار والدائرة المحيطة به في الدول النامية لا يولون أهمية لتلك المراكز، بسبب العقلية التي تفرز لهم ان تلك البحوث هي جزء من حالة المنافسة السياسية التي يعيشونها فيتم الخلط بينها وبين الأحزاب المنافسة لها في الاشتراك في السلطة، كما أن الطبقية الفوقية التي تبرز إثناء تسلمهم السلطة يجعلهم من الصعوبة قبول نصائح من مؤسسات يعتقدون أنها تابعة لهم ويترأسونها من خلال سلسلة مراجع أدنى، وهذا يشكل عائقاً فكرياً حقيقاً لصانع القرار السياسي في الدول ذات النشأة الديمقراطية الحديثة.

نستنتج من ذلك ما يلي:

١. للرئيس الأمريكي دور هام ومحوري في عملية صنع القرار
٢. تواجه الرئيس العديد من التحديات من قبل المؤسسات السياسية الأخرى
٣. تواجه الرئيس الأمريكي العديد من التحديات الداخلية والخارجية يمكن مواجهتها بواسطة الاستعانة بالمؤسسات السياسية الأخرى في داخل المنظومة السياسية
٤. يصدر الرئيس الأمريكي قرارات لحماية دولته وادارته رغم كل التحديات التي يواجهها
٥. دور الرئيس المحوري لا يلغي أهمية المؤسسات السياسة
٦. يوجد تناقض واضح بين ادارتي أوباما في الولاية الأولى عن الثانية في عدة أمور ، سبب التناقض هو اختلاف طبيعة الأهداف وتوجهاته السياسية.
٧. تتفوق إدارة أوباما على غيرها من الإدارات في توطيد العلاقات مع العديد من الدول ذات العداء التاريخي مثل إيران وكوبا
٨. اختلفت عملية صنع القرار بين إدارة أوباما وغيرها من الإدارات سيما إدارة بوش الإبن اختلافاً جذرياً في العديد من النواحي الداخلية والخارجية.
٩. واجهت فترتي حكم أوباما اهم القضايا الدولية بطرق مختلفة اهم تلك القضايا الاتفاق النووي الإيراني .

المصـــــــادر

١. د. مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة النخبة الوزارية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.
٢. James Robinson & Richard Snyder, Decision making in International Politics, International Behaviour, Rinehart & Winston, New York, 1996.
٣. د. إسماعيل صبري مقلد & محمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤.
٤. د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٧٩.
٥. د. مازن إسماعيل الرمضاني، التخطيط السياسي الخارجي، مجلة الحقوقي، العدد الثاني ، بغداد، ١٩٧٨.
٦. Jems Jabes, Individual Decision Making, In Decision Making: approaches & analysis, ed: Anthony G. Mc Grew & M.J. Wilson, Manchester University Press, Great Britain, 1982
٧. مجدي عبد الكريم حبيب، سيكولوجية صنع القار، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ١٩٩٧.
٨. على الدين هلال & نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.
٩. سوسن إسماعيل، إستراتيجية الردع في ظل العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و أثرها في إستقرار النظام الدولي، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
١٠. أحمد يوسف و آخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، ٢٠١٠.

١١. د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد ، ١٩٩١.
١٢. عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار الكاتب للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٠.
١٣. Janous Fullop, Introduction to Decision Making Methods, Laboratory of Operations research & Decision Systems, Computer & Automation Institute, Hungarian Academy of Science, 2014.
١٤. د. عبد الفتاح حسين، طريقك الى افدارة الفعالة، دار النوزيع والنشر الإسلامية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٩.
١٥. د. هاني إلياس الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، دار الرشيد للنشر، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٨٢.
١٦. د. ماجدة العطية، سلوك المنظمة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
١٧. د. بهاء الدين مكاوي، القرار السياسي: ماهيته، صناعته، إتخاذه، تحدياته، معهد البحرين للتنمية السياسية، سلسلة كتيبات برلمانية، ٢٠١٧.
١٨. د. هاني إلياس الحديثي، تحليل السياسة الخارجية، دار الجيل، بيروت ، لبنان، ٢٠٠١.
١٩. فهمي خليفة، السياسة العامة: منظور في البنية والتحليل، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
٢٠. محمد نصر مهنا، تطور النظريات والمذاهب السياسية، دار الفجر للنشر، القاهرة ، مصر، ٢٠٠٦.
٢١. د. سليم كاطع علي، دور الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، برلين، ٢٦ يوليو، ٢٠١٧، www.democraticac.de
٢٢. د. خيري عبد الرزاق، الرأي العام والمشاكة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٥، ٢٠٠٧.
٢٣. جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، دار كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٨٥.
٢٤. زبغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى : السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوإستراتيجياً، ترجمة مركز الدراسات العسكرية، الطبعة الأولى، بيروت ، لبنان، ١٩٩٩.
٢٥. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٦. د. جميلة الجوزي & د. سامية حماني، دور إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسية في إتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد ٦، ، ٢٠١٥.
٢٧. منظمات غير حكومية تؤكد أهمية دورها في القرار السياسي الدولي، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، Kuwait News Agency (KUNA)، 18 /2/2000، www.juna.net.kw
٢٨. عبد الحي زلوم، بعد ربع قرن من برامج صندوق النقد الدولي زادت المديونية الأردنية أكثر من هشرة أضعاف وأصبحت نسبة الفقر في الأردن ٣٣%، صحيفة رأي اليوم الألكترونية، ٢٠١٦/٦/٢٦، https://www.sasapost.com/inf-a-way-of-salvation-or-drowing
٢٩. سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٢.
٣٠. لويد جينسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد أحمد المفتي و محمد سليم، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩.
٣١. ودودة بدران، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كينيدي، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ١٩٧٣.
٣٢. هنري كيسنجر ، هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية؟، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢.
٣٣. د. شلبي التلحمي، السياسة الخارجية للولايات المتحدة قبل وبعد ١١ أيلول، ٢٠٠٢/١١/٦، http://mostakbaliat.com/telhami.html.
٣٤. لاري الوتيز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، ١٩٩٦.
٣٥. د. نصرت توفيق، المقومات العسكرية والكنولوجية للولايات المتحدة الأمريكية ودورها في فرض مكانتها الدولية، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 31/12/2016، http://www.Beirutme.com/?p=9411
٣٦. د. ياسين العيثاوي & د. أنس أكرم، صمع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب ، الجامعة العراقية، بغداد، العدد السابع، ٢٠١٤.
٣٧. د. محمود شرقي،السياسة الخارجية للوبليات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٩٠-٢٠٠٦، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧ .
٣٨. David Borne, The Intelligent Community How Crucial, Foreign Affairs, Council of Foreign Relations, Vol7, No:3, September 11992.
٣٩. Richard Best, The National Security Council, An Organization Assessment, Washington, Congressional Research Service, 2011.
٤٠. إسماعيل العربي ، فصول في العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، ١٩٩٠.

٤١. د. علي المعموري، إستراتيجية الحرب الوقائية في وثائق الأمن القومي الأمريكي (٢٠٠٢-٢٠٠٦)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العراق،العدد ٥٣ ،٢٠١٧.
٤٢. تعرف على صلاحيات الرئيس الأمريكي، موسوعة الجزيرة، وثائق و أحداث، www.aljazeera.net
٤٣. هالة سعودي، الكونغرس والصراع العربي-الإسرائيلي ، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ٨٧، القاهرة، ١٩٨٤.
٤٤. Barak Obama, Renewing American Leadership, Foreign Affairs, July-August, 2007, https://www.foreignaffairs.com/articles/2007-07-01/renewing-amrican-leadership
٤٥. د. عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية والثورة المصرية، دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، القاهرة مصر، ٢٠١٤.
٤٦. محمد المنشاوي، قرار الحرب الأمريكي.. تأثير الكونغرس وصلاحيات الرئيس، شبكة الجزيرة الإخبارية، ١٣ /٢٠١٩/٧، www.aljazeera.net
٤٧. Colin Dueck, The Obama Doctrine, American Grand Strategy Today, New York , Oxford University Press, 2015.
٤٨. David Fitzgerald & David Ryan, Obama, US Foreign Policy & the Dilemmas of Intervention, London Palgrave Macmillan, 2014.
٤٩. Fred Kaplan, Obam's way, The president in Practice, Foreign Affairs, Vol;95, No;1, January-February, 2016.
٥٠. David Fitzgerald & David Ryan, Obama, US Foreign Policy & the Dilemmas of Intervention,
٥١. Jeffrey Goldberg The Obama's Dectrine, The Atlantic, April 2016, http://theatln.tc/1UUZ50W.
٥٢. Colin Dueck, The Obama Doctrine, American Grand Strategy Today.
٥٣. James J. Carafano, The Obama Way of War: Special Options, Syria & History, The National Interest, No.140, November-December 2015, http://bit.ly/1ktoWhL.
٥٤. أسامة أبو رشيد ، سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الإنعزالية وضغوطك التدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو ٢٠١٤.
٥٥. د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع ؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، ٢٣ أكتوبر، ٢٠٠٢.
٥٦. د. علي المعموري، إيران ومعضلة التعاون الإقليمي في مواجهة العقوبات الأمريكية، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين ، المانيا، العدد ٣، مارس ٢٠١٩.
٥٧. Pamela Dockins, Iran Nuclear Deal withstand final vote in Congress, Voice of America, http://www.voanews.com
٥٨. د. مصطفى عليوي، الحرب على تنظيم داعش: تفاعلات إقليمية ودولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٩٩، كانون الثاني ٢٠١٥.
٥٩. محمد أنيس، الدول العربية في مواجهة خطر داعش، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، القاهرة، كانون الثاني ٢٠١٥.
٦٠. كمال حبيب، حدود فاعلية التحالف الدولي في مواجهة الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، القاهرة، كانون الثاني ٢٠١٥.
٦١. رابحة سيف، كشف حساب التحالف الدولي لقتال تنظيم داعش: مالجدوى؟، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، ١٨ نيسان / أبريل، ٢٠١٧، .hptt://www.acpss.ahram.org.eg/news/5461
٦٢. حمزة مصطفى ، الحرب على تنظيم الدولة بعد مرور سنة على تشكيل التحالف الدولي: حالة سوريا، مجلة سياسات عربية، دراسات و أوراق تحليلية، العدد ١٦، أيلول / سبتمبر ٢٠١٥.
٦٣. The National Security Strategy, 2015, http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy.pdf.